

۱۲۹۷۳

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

شرح معانی ابن عربی رحمه الله

المناقب لعماد الفیاض النجاشی

کتاب مؤلف

مترجم

شماره قفسه ۱۵۷۴۹

۹۱۲۹۵

۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۱۰ ۱۱ ۱۲ ۱۳ ۱۴ ۱۵ ۱۶ ۱۷ ۱۸ ۱۹ ۲۰ ۲۱ ۲۲ ۲۳ ۲۴ ۲۵ ۲۶ ۲۷ ۲۸ ۲۹ ۳۰ ۳۱ ۳۲ ۳۳ ۳۴ ۳۵ ۳۶ ۳۷ ۳۸ ۳۹ ۴۰ ۴۱ ۴۲ ۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰

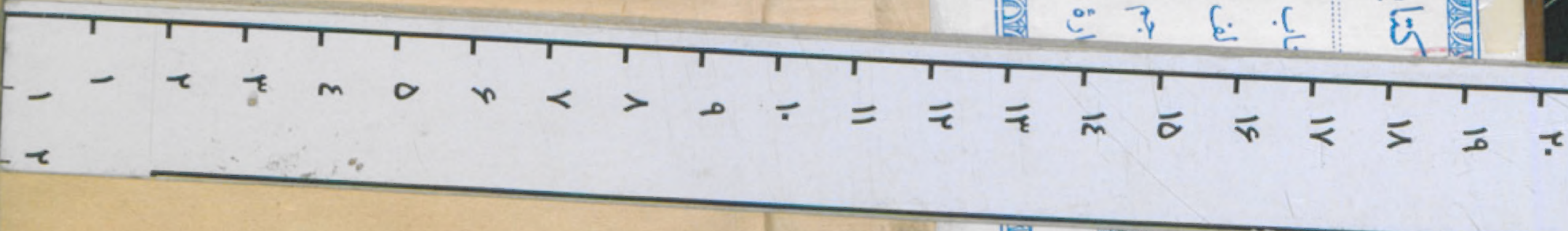


کتابخانه مجلس شورای اسلامی

شرح معانی و احوال  
المنافع للمعتمد فی شرح المنافع الخاریه

جیم

۱۵۷۴۹  
ارده قفسه





۱۵۷۴۹

۵۶۵۱۱



کتابخانه مجلس شورای ملی  
تهران  
۱۳۰۲

کتابخانه مجلس شورای ملی  
تهران  
۱۳۰۲

کتابخانه مجلس شورای ملی  
تهران  
۱۳۰۲

کتابخانه مجلس شورای ملی  
تهران  
۱۳۰۲

کتابخانه مجلس شورای ملی  
تهران  
۱۳۰۲

کتابخانه مجلس شورای ملی  
تهران  
۱۳۰۲

کتابخانه مجلس شورای ملی  
تهران  
۱۳۰۲

کتابخانه مجلس شورای ملی  
تهران  
۱۳۰۲

کتابخانه مجلس شورای ملی  
تهران  
۱۳۰۲

کتابخانه مجلس شورای ملی  
تهران  
۱۳۰۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

۱۵۷۴۹



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي دل على وجوب وجوده افتقار الممكنات  
وعلى قدرته وعلمه احكام المصنوعات المتعالي  
عن مشابهة الجسمانيات المتوزعة بجلال قدسه  
عن مناسبة الناقصات نحمده حمداً يملأ الارض  
والسموات وشكره على نعم المتظاهرات المتواليات  
ونستعين على رفع الباساء والضراء في جميع الحالات  
والصلوة على نبيه محمد صاحب الايات والبيئات  
المكمل بطريقته وشريعته ساير الكمالات والآله الطاهرين  
اطهارين من البهائم والفتالات الذين اذهب الله

عظم

الاخريلهما معاً متساويان بالنسبة اليه  
كلفتي الميزان فان ترجح احد هما اولى به من  
الاخر فاما ان يمكن وقوع الاخر والا فان  
كان الاقل لم تكن الاولوية كافية وان كان  
الثاني كان المفروض اولى به فيصير الممكن  
اماً واجباً او ممتنعاً **الثاني** ان الممكن يحتاج  
الى المؤثر لانه لما استولى الطرفان اعنى  
الوجود والعدم بالنسبة اليه استحالة ترجيح  
احدهما على الاخر بلا مرجح والعلم به بداهتي  
**الثالث** ان الممكن الباقي يحتاج الى المؤثر  
وانما قلنا ذلك لان الامكان لازم لماهية  
الممكن ويستحيل رفعه عنه والا لزم انقلابه  
من الامكان الى الوجوب والامتناع



وقد ثبت ان الاحتياج لازم للامكان  
والامكان لازم لما فيه الممكن ولازم للاثر  
لازم فيكون الاحتياج لازما للممكن وهو المطلوب  
**قال رحمه الله** ولا شك في ان هناك موجودا  
بالضرورة فان كان واجبا فالمطلوب وان  
كان ممكنا افتقر الى موجد يوجده بالضرورة  
فان كان الموجد واجبا فالمطلوب وان كان  
ممكنا افتقر الى موجد اخر فان كان الاول اذ  
وهو باطل بالضرورة وان كان ممكنا آخر  
تتسل وهو باطل لان جميع اجاد تلك  
السلسلة الجامعة لجميع الممكنات تكون  
ممكنة بالضرورة فتشترك في امتناع الوجود  
لذا انها فلا بد لها من موجد خارج عنها با

بالضرورة

بالضرورة فيكون واجبا بالضرورة وهو  
المطلوب **اقول** للعلماء في اثبات الصانع ثمة  
طريقان **احدهما** هو الاستدلال باثارة  
المحوجة الى السبب على وجوده كما اشار اليه  
في الكتاب العزيز بقوله تعالى **ما ياتنا في**  
**في الافاق وفي انفسهم حتى يتبين لهم انه**  
**الحق من ربهم** وهو طريق ابراهيم الخليل  
عليه السلام فانه استدلل بالا قول الذي هو  
الغيبه المستلزمة للحركة المستلزمة للحدث  
المستلزم للصانع **الثاني** هو ان ينظر في الوجود  
نفسه ويقسمه الى الواجب والممكن حتى يشهد  
بوجود واجب صدر عن جميع ما عداه من  
الممكنات والى الاشارة في التزويل بقوله



اوله يكف بربك انه على كل شئ شهيد والضم  
ذكر في هذا الباب الطريقين معا فاشار  
الى الاول عند اثبات كونه قادر وسيات  
واما الثاني فهو المذكور هنا وتقريره ان  
نقول لو لم يكن الواجب تعدم وجود الزمان  
الدور والتسلسل واللازم بقسميه بط  
فالملزوم وهو عدم الواجب مثله في  
الاطلاق فحتاج هنا لبيان امر واحد منهما  
بيان لزوم الدور والتسلسل **وثانيهما**  
بيان بطلانها اما بيان الامر الاول فهو  
ان هنا ماهيات متصفة بالوجود المحال  
بالضرورة فان كان الواجب موجودا  
معها فهو المطر وان لم يكن يلزم اشتراكها

جملتها

ان كان الامر بالواجب موجودا معهما

يحملها في الامكان ادلا واسطة بينهما  
فلا بد لهما من مؤثر ح بالضرورة فهو  
ان كان واجبا هو المطلوب وان كان ممكنا  
افقرا الى مؤثر اخر فهو مؤثر وان كان مافوضا  
اولا لزم الدور وان لم يكن اخر بعد  
فتنقل الكلام اليه ونقول كما قلنا مالا  
ويلزم التسلسل فقد بيان لزومها واما  
بيان الامر الثاني وهو بيان بطلانها  
فتقول اما الدور فهو عبارة عن توقف  
الشيء على ما يتوقف عليه كما يتوقف على  
**ب** وب على وهو باطل بالضرورة اذ يلزم  
منه ان يكون شئ الواحد موجودا ومعد  
ومما هو محال وذلك لاننا اذا توقف

الاطلاق الدور التسلسل

اللازم وان كان الامر بالواجب موجودا معهما



على ب كان الالف متوقفا على ب وعلى جميع  
 ما يتوقف عليه ب ومن جملة ما يتوقف عليه ب <sup>فان على ب</sup>  
 هو الالف نفسه فيلزم توقفه على نفسه  
 والموقوف عليه مقدم على الموقوف فيلزم  
 تقدمه على نفسه والمتقدم على نفسه  
 من حيث انه متقدم يكون موجودا  
 قبل المتأخر فيكون ا ح موجودا قبل نفسه  
 فيكون موجودا معدوما معا وهو محال  
 واما التسلسل فهو ترتيب علل ومعلولا  
 بحيث يكون السابق منها عللة في وجود  
 لاحقه وهكذا وهو باطل ايضا لان جميع  
 اجاد تلك التسلسل ممكنة لا تصاف فيها  
 بالاحتياج فتشترك في جملة ما في الامكان

فتفتقر

فتفتقر الى المؤثر فتؤثرها اما نفسها  
 او جزوها او الخارج عنها والاقسام  
 كلها باطلة اما الاول فلا استحالة تاثير الشيء  
 بنفسه ولا يلزم تقديمه على نفسه وهو باطل  
 كما تقدم واما الثاني فلانه لو كان المؤثر  
 فيها جزوها لزم ان يكون الشيء مؤثرا في <sup>عنه</sup> <sup>الجزء</sup>  
 نفسه لانه من جملة ما في علله ايضا فيلزم  
 تقدمه على نفسه وعلله وهو ايضا باطل واما الثالث  
 فلوجهين الاول انه يلزم ان يكون الخارج  
 عنها واجبا اذ الفرض اجتماع جملة الممكنات في  
 تلك السلسلة فلا يكون موجودا خارجا عنها  
 الا الواجب فلا واسطة بينهما فيلزم مطلوبنا  
 الثاني انه لو كان المؤثر في كل واحد من الاجزاء



تلك السلسلة امر خارجا عنها الزم اجتماع  
 علتين <sup>مستقلتين</sup> على معلول واحد شخصي وذلك  
 لان الفرض ان كل واحد من احاد تلك  
 السلسلة مؤثر في لاحقه وقد فرضنا تأثير كل  
 في كل واحد منها فيلزم اجتماع علتين على  
 معلول واحد شخصي وهو محال والالزم  
 استغناؤه عنها حال حيتها ليهيما  
 فيجتمع النقيضان وهو محال فيبطل التسلسل  
 مطلقا فقد بان بطلان الدور والتسلسل  
 فيلزم مطلوب وهو وجود الواجب تعالى  
**قال الفصل الثاني** في صفاته الثبوتية  
 وهي ثمانية الاولى انه تعالى قادر مختار لان  
 العالم محدث لانه كل جسم لا ينفك عن

الخ

الحوادث اعني الحركة والسكون وهما حادثان  
 لا استدعاء لهما المسبوقية بالغير وما لا  
 ينفك عن الحوادث فهو محدث بالضرورة  
 فيكون المؤثر فيه هو الله تعالى قادر مختار  
 لانه لو كان موجبا لم يختلف اثره عند الضرورة  
 فيلزم ما قدمه العالم احدث الله تعالى  
 وهما باطلان **اقول** لما فرغ من اثبات الذات  
 شرع في اثبات الصفات وقدم الصفات  
 الثبوتية لانها وجود والسلب عدم  
 والوجود اشرف والاشرف مقدم على  
 غيره وابتدأ بكونه قادرا لاستدعاء الصنع  
 القدرة ولان ذكر مقدمته تشمل على تصور  
 مفردات هذا البحث فنقول القادر المختار

اضافة المصدر الى الفعل



هو الذي اذا شاء ان يفعل فعل وان شاء ان يترك ترك  
 مع وجود قصد و ارادة والموجب بخلافه والفرق بينهما  
 من وجوه <sup>الاول</sup> ان المختار هو الذي يمكنه الترتك والفعل  
 معا بالنسبة الى الشيء <sup>واحد</sup> والموجب بخلافه الثاني ان  
 تفعل المختار مسبقا بالعلم والقصد بخلاف الموجب  
 الثالث ان فعل المختار يجوز تأخيره عنه وفعل الموجب لا  
 يفتك عنه كما لا يتصور في اشراقها والتأخر في احراقها والعالم  
 كل موجود ما سوى الله تعالى والحدث هو الذي وجوده  
 مسبوق بالغير وبالعدم والتقديم بخلافه والجسم هو  
 المخير الذي يقبل القسمة في الجهات الثلاث والحيز  
 المكان عبارة عن شيء واحد هو الفراغ الموهوم الذي تنظم  
 الاجسام بالحصول فيه والحركة هي حصول الجسم في مكان  
 بعد مكان اخر والسكون هو الذي حصل الثاني في مكان

واحد

واحد اذا تقرر هذا فنقول كلما كان العالم محدثا كان الموقرقة  
 وهو الله تعالى قادر مختار افهنا دعويان الاولى ان العالم  
 محدث والثانية انه يدور من اختيار الصانع اما بيان  
 دعوى الاولى فلان المراد بالعالم عند المتكلمين هو السموات  
 والارض وما بينهما وذلك لما اجساما واعراضا وكلها  
 حادثان اما الاجسام فلا يخلو من الحركة والسكون  
 الحادثين وكل ما يخلو من الحوادث فهو حادث اما ان  
 لا يخلو من الحركة والسكون فلان كل جسم لا بد له من  
 مكان ضرورة وحي اما ان يكون لا شافيه وهو لا  
 او متفلا وهو المتحرك لا واسطة بينهما بالضرورة ولما  
 انهما حادثان فلا يخلو من مسبوقان بالغير ولا شيء من  
 القديم مسبوق بالغير فلان الحركة عبارة عن الحصول  
 الاول في المكان الثاني فيكون مسبوقا بالمكان الاول

فلا شيء من الحركة والسكون بقديم  
 فيكونان حادثين اذ لا واسطة بين القديم  
 والحادث اما انهما مسبوقان بالغير







المقتضى لكونه تعالى قادرا هو ذاته ونسبتها الى الجميع <sup>منها</sup> ومنه  
لقد روي فيها فيكون مقتضى ايضا متساوية النسبة وهو الط  
واما الثاني فلان المقتضى لكون الشيء مقدورا <sup>له</sup> هو كانه  
مشترك بين الكل فتكون صحة المقدورين ايضا مشتركة  
بين الكل وهو المطلوب واذا انتفى المانع بالنسبة الى القادر  
وبالنسبة الى المقدور وجب التعلق العالم والمطابق  
واعلم انه لا يلزم من التعلق الوقوع بل الواقع بقدرته  
هو البعض وان كان قادرا على الكل ولا شاعروا <sup>بذلك</sup> واقفوا  
في عموم التعلق وادعوا معي الوقوع وسبب بيان ذلك  
انشاء الله تعالى قال الثاني انه تعالى لا يفعل الا <sup>بما يشاء</sup>  
الحكمة المتقنة وكل من فعل ذلك فهو عالم بالضرورة انه  
من جملة صفاته النبوتية لكونه تعالى عالما والعالم هو التبر  
لما لا يشاء حاضرة عنده بحيث يكون غير غائبة عنه  
<sup>بجمله من صفاته</sup>

والله

والفعل الحكيم المتقن هو المتقن على امور غيبية والمقتضى  
لخواص كثيرة والدلائل على كونه تعالى عالما من وجهين الا  
ول انه مختار وكل مختار عالم اما الضعوى فقد تقدم  
ببناها واما الكبرى فانه فعل المختار تابع لقصد وارادته  
وبسبب فعله <sup>وهو</sup> قصد الشيء من دون العلم بالثاني انه فعل الا  
فحال الحكمة المتقنة وكل من كان كذلك فهو عالم  
اما انه فعل افعال الحكمة فذلك ظاهر لمن تدبر مخلوقا  
اما التسمية به وما يترتب على حركاتها من خواص  
الفصول الاربعة وكيفية تضاد تلك الحركات واوضا  
عنها وهو مبين في فقه <sup>وهو</sup> واما ارضية فانيظهر من حكمه  
للكليات الثلاث والامور الغيبية الحاصلة فيها والحقوا  
العجبة المشتملة عليها فلو لم يكن الا لربها في خلق الانسان  
نفسه والحكمة الموعنة <sup>في</sup> انشاء وترتيب خلقه وتو



وما يترتب عليها من المنافع كالإشارة إلى سبحانه بقوله  
أولم يتفكروا في أنفسهم ما خلق الله السموات والأرض  
الآل بالحقوق فإن من الجوانب المودعة في بنية الإنسان  
أن كل عضو من أعضائه له قوى أربعة جاذبة وما  
سكة وما مضمة ودافعة أما الجاذبة فتحكمها أن البدن لما  
كاد أنما في القتل أفقر إلى جاذبة يجذب بدل ما يتخلل  
منه وما الماسكة فلأن الغذاء الجذب لرج والعضو  
لرج فلا بد من ماسكة حتى تقفل في الماسكة وأما الدافعة  
فلا تما تغير الغذاء إلى ما يصلح أن يكون جزءا للتعدي  
أما الدافعة فهي التي تدفع الغذاء الفاضل ثمما فاعلة لها  
ضمه والمهيأ لعضو آخر إليه وأما كل من فعل الأفعال  
الحكمة المنقضة فهو عال فيد بولن زاول الأمور ويبدى  
قال وعمل يتعلق بكل معلوم لتساو نسبة جميع المعلومات

اليه ولا نهى حتى يصح أن يعلم كل معلوم فيجب له ذلك الاستحالة  
افتقاره إلى غيره أقول الباري تعالى عالم بكل ما يصح أن  
يكون معلوما واجبا كان أو ممكنا قديما كان أو حادثا  
خلد فالسماء حيث منعو من علمها الجزئيات الزمانية  
على وجه الجزئي لتغيرها فتغير العلم الذاتي قلنا المتغير هو  
التعلق الاعتباري العلم الذاتي والدليل غايبا قلنا  
أنه يصح أن يعلم بكل معلوم فيجب له ذلك أما أنه  
يصح أن يعلم بكل معلوم فلا نهى حتى يصح أن يعلم ونسبة  
هذه الصفة للجميع ما عداه نسبة متساوية لتساو  
نسبة جميع المعلومات اليه وأما أنه إذا صح له فهم شيء  
فوجب له فلا ن صفة ذاتية والصفة الذاتية  
متى صححت وجبت والآفة في اصطلاح الذات



بها إلى الغير فيكون الباري مقتصر في علمه إلى غيره وهو محال  
 قال الثالثة أنه تعالى لا يفتقر إلى عالم فيكون حيا بالضرورة  
 أقول من صفاته الثبوتية تكون حقا فقال الحكماء والرحمن  
 البصري حيا بعبارة عرضية تصان به القدرة والعلم  
 وقالت الأشاعرة وهي صفة قائمة على ذاته مغايرة له  
 الصفة والحق هو الأول والأصل عدم الزامه ببارئته  
 ثبتت فتارة عالم فيكون حيا وهو المطلوب قاله الرابع  
 أنه مرید وكان لا يتخصص بالأفعال بالإنجاء منها في وقت  
 دوز وقت آخر لا بدله من تخصص وهو لا إرادة ولا  
 امر ونهي وما يستلزمان الإرادة والكرامة بالضرورة  
 أقول اتفق المسلمون كافة على وصفه بالإرادة واختلافوا  
 في معناها فقال أبو الحسين البصري وهي عبارة عن



علمه بما في الفعل من المصلحة التابعة إلى الإيجاد وقال  
 التجار معناها أنه غير مغلوب ولا مكره فعناها إذا  
 سبق لكن هذا القائل أخذ لازم الشيء في مكانه وقال  
 البلخي هي في أفعاله علم بها وفي أفعاله غيره أمره بما كان  
 العلم المطلق ليس بإرادة كما سيأتي وإن أراد العلم المقيد  
 بالمصلحة فهو كما قال أبو الحسين البصري وأما الأمر فهو  
 مستلزم للإرادة لا يقتضيهما وقالت الأشاعرة وجماعة من  
 المعتزلة أنها صفة قائمة على ذاته مغايرة للقدرة و  
 العلم مخصص للفعل لما اختلفوا فقال الأشاعرة  
 ذلك المراد معنى قدیم وقالت المعتزلة والكرامية  
 هو معنى حادث فالكرامية قالوا فهو قائم بذاته فهو العاقل  
 قالوا لا في محل وسيأتي بطلان الزيادة فاذن الحق ما قاله



ابوالحسين البصري والدلائل على ثبوت الارادة من و  
جهين الاول ان تخصيص الافعال بايجادها في وقت  
دون آخر على وجه دون اخر مع تساوي الاوقات ولا  
حوال بالنسبة الى الفاعل والقابل لا يبدل من مختص  
فذلك المختص اما القدرة الثانية فهي متساوية بالنسبة  
فان لم يتصل بالتحديد فذلك المختص ولا يتما من  
شأنها المتأثير والايجاد من غير تدبير واما العلم المطلق  
فذلك تابع لتعيين الممكن وتقدير صدوره عنه فليس  
مختصا والا لكان متبوعا واما باقي الصفات  
فظاهر انها ليست صالحة للتخصيص فذلك المختص  
هو علم الخاص مقضي لتعيين الممكن ووجوبه  
عنه وهو العلم بانه الله على مصلحته لا تحصل الا في

ذلك

ذلك الوقت وعلى ذلك الوجه وذلك هو الارادة التي  
انتم امر بقوله واقموا الصلوة ونهى بقوله ولا تقربوا  
الزنا والامر بالشر يستلزم ارادة فمضرة والنهي  
عن الشيء يستلزم كراهة مضرة فالباطل كهم يريدون  
وهو المظان فان كان الاولى الكراهة نعم هو علم باشمال  
الفعل على المضادة الجارية عن ايجادها كما ان ارادة  
هو علم باشمالها على المصلحة التابعة الى ايجادها  
الثانية ان ارادة تليق رائدة على ما ذكرناه والا  
لكانت اما معنى قديما كما قال الشاعر فيلزم تعدد  
القدماء او سادنا فاما في ذاته كما قال الكراميتي فيكون  
محال للحوادث وهو باطل كما سبق واما في غيره فيلزم  
رجوع حكمته الى الغيب لا اليه واما لا في محل كما يقول

منه  
حكمة



المعزلة فقيمه فاذ ان الاول انبئهم من السلسل  
اذ ذلك الحادث مسبوق بازادة الحدث في ذاته  
وينقل الكلام اليه ويسلسل الثاني استحالة وجود  
صفة لا في محل قال الخامسة انه يتم مدركه لانح فيصح  
ان يدرك وقد ورد القرآن بثبوته فيجيب ان  
قد ثبت الدلائل العقلية على انضافه بها الى ما هو  
زايد على العلم فانا نجد تفرقة ضرورة بين علمنا بما  
لتواء والبياض والصوت الخائل وبين ادراكها لها  
وتلك الزيادة راجعة الى تأثير الحاسة لكن قد ثبت ان  
لائل العقلية على استحالة الخواص والالات على فيجمل  
ذلك الزايد عليه فادراكه هو علمه بالمدركات  
والدليل على صحة انضافه اليه هو ما دل على كونه

عالم

عالم بكل معلومات من كونها فيصح ان يدرك  
وقد ورد في القرآن بثبوته فيجيب ان  
هو علمه بالمدركات وذلك هو المطلق السادس  
انه انك باق ابدى لانه واجب الوجود فيستحيل  
العدم السابق واللاحق عليه قول هذه صفا اربع  
لازمة لوجوب وجوده فالقديم والاخرى هو انضاف  
لجميع الازمة المحققة والمقدرة بالنسبة الى  
جانب الماضى والباقي هو المنة المصاحب لجميع  
الازمة والابدى هو المصاحب لجميع الازمة محققة  
كانت ومقدرة بالنسبة الى المستقبل والتمت  
يعم الجميع والدليل على ذلك هو انه قد ثبت انه واجب  
الوجود فيستحيل عليه العلم مطلقا سواء كان سابقا



على تقدير ان لا يكون قديما ازلنا الاحقا على تقدير  
 ان لا يكون باقيا ابديا واذا استحال العدم المطلق عليه  
 ثبت قدمه وازلية وبقائه وابد يتيه وهو المظ  
 السابعة انه متشكل بالاجماع والمراد بالكلام الحروف  
 والاصوات كلها وعة المنظمة ومعنى انه متشكل انه يتو  
 الكلام في جسم من الاجسام وتفسير الاشاعر غير معقول  
 من جملة صفاته كونه متكلما وقد اجمع المسلمون  
 على ذلك وقد اختلفوا بعد ذلك في مقامات اربع الاول  
 في الطريق الى ثبوت هذه الصفة فقالت الاشاعر  
 العقل وقالت المعزلة هو السمع وهو الحق لعدم الدليل  
 العقلي فما ذكره دليله فليس تمام وقد اجمع الا  
 نبياء على ذلك وثبوت بنوهم غير موقوف عليه

بجزء

فيجب اثبات الثاني في ماهية كل شئ فرغت الا  
 شاعرة بانه معنى قديم قائم بذاته يعبر عنه بالعبارة  
 المختلفة المتغيرة المتغيرة للعلم والقدرة وليس بحرف  
 ولا صوت ولا امر ولا نهي ولا خبر ولا استخبار ولا  
 غير ذلك من اساليب الكلام وقالت المعتزلة والكل  
 والحنابلة هو الحروف والاصوات المركبة تركيبا  
 مفهما والحق الاخير لوجهين الاول ان المتبادر الى  
 افهام العقل هو ما ذكرناه ولذلك لا ينصفون  
 بالكلام من ينصف بذلك كالتاك والآخر  
 الثاني ان ما ذكره غير متصور فان المتكلاما  
 القدرة التي تصدر عنها الحروف والاصوات قالوا  
 هو غيرهما او العلم وقالوا هو غيره وباقى الصفات

لا يجوز ان الكلام هو الحروف والاصوات العرفية  
 فان قيل  
 ان الكلام هو الحروف والاصوات العرفية  
 فان قيل  
 ان الكلام هو الحروف والاصوات العرفية  
 فان قيل



صاحبا لصد رية ما قالوه واذا لم يكن متصورا لم  
 يعقب اثباته اذ التصديق مسبق بالتصورات لذلك  
 فيما يقوم تلك المصنعة اما الاشاعة فلقولهم  
 بالمعنى قالوا ان الله قائم بذاته تعذوا اما القائلون بالحرف  
 فقد اختلفوا فقالوا ان الحابل والكرامية انما قائم بهذا  
 فعندهم هو المتكلم بالحروف والاصوات وقالت المعتزلة  
 وهو الحق قائم بغيره لا بذاته كما اوجب الكلام في  
 الشجرة فسمع موسى ومعنى انه متكلم الله فعل الكلام  
 من قام به الكلام والتليل على فذلك انه امر ممكن و  
 الله نعم قادر على كل الممكنات واما ما ذكره  
 فهو منوع وسند المنع من وجهين الاقل انه لو كان  
 المتكلم من قام به الكلام لكان الهواء الذي يقوم به

الحروف

الحروف والاصوات متكلما وهو باطل لان اهل  
 اللغة لا يسمون المتكلم لا من فعل الكلام ولهذا كان  
 الصدا غني عن متكلما وقالوا تكلم الحق على لسان المتكلم  
 لا اعتقادهم ان الكلام المسموع من المصروع فاعليه  
 الحق الثاني ان الكلام اما المعنى فمقدبان بطلانه  
 او الحروف والاصوات ولا يجوز قيامها بذاته تعذ  
 والالكان ذلحاسة لوقف وجودها على وجود  
 التهما ضرورة فيكون اليا رعى ذلحاسة وهو باطل  
 الرابع فقد من واحد وثه فقالت الاشاعة بقدم  
 المعنى والحنابل به يقدم الحروف وقالت المعتزلة با  
 الحدوث وهو الحق او جوهلا اول انه لو كان قد بالان  
 تعقد القدا وباطل لان القول يقدم غير الله

الحروف والاصوات متكلما وهو باطل لان اهل  
 اللغة لا يسمون المتكلم لا من فعل الكلام ولهذا كان  
 الصدا غني عن متكلما وقالوا تكلم الحق على لسان المتكلم  
 لا اعتقادهم ان الكلام المسموع من المصروع فاعليه  
 الحق الثاني ان الكلام اما المعنى فمقدبان بطلانه  
 او الحروف والاصوات ولا يجوز قيامها بذاته تعذ  
 والالكان ذلحاسة لوقف وجودها على وجود  
 التهما ضرورة فيكون اليا رعى ذلحاسة وهو باطل  
 الرابع فقد من واحد وثه فقالت الاشاعة بقدم  
 المعنى والحنابل به يقدم الحروف وقالت المعتزلة با  
 الحدوث وهو الحق او جوهلا اول انه لو كان قد بالان  
 تعقد القدا وباطل لان القول يقدم غير الله



هذا المقام ما قال الثامن انه نعم صادق لا قال الكذب  
 قبح بالضرورة والله نعم متزه عنه ولا استحالة النقص  
 عليه القول من جملة صفاته كونه صادقا والصدق  
 هو الاخبار المطابق للواقع لما في نفس الامر والكذب  
 هو الاخبار الغير المطابق للواقع لا تنلوه بكن صادق  
 لكان كاديا وهو باطل لان الكذب قبح ضرورة  
 فيانم انضاف للباري بالقيح وهو باطل لما ياتي  
 وايضا الكذب نقص والباري متزه عن النقص  
 قال في صفاته السلبية وهي سبعة لا ولي الله  
 ليس مركب والالكان مفتقرا الى اجزائه والمفتقر  
 ممكن لما فرغ من الشئ في شرع في السلبية وليت  
 الاولى صفات الاكرام والثانية صفات الاجلال

الفصل الثالث

بالاجماع ولهذا كثر البصري لاثباتهم قدم لا يخفى  
 الثاني انه مركب من الحروف والاصوات التي تقدم  
 السابق منها اوجوبه لاحقيم والقديم لا يجوز عليه العدم  
 الثالث لو كان قديما لزم الكذب عليه والقديم باطل  
 فاللزوم مثله بيان الملازمة متناهية اخبارا رسال الفوج  
 في الازل ولم يزل في السابق على الازل فيكون كذبا  
 الرابع انه يلزم من العبث في قوله افهموا الصلوات واقوا  
 الزكوة اذ لا مكمل في الازل والعبث قبح فيمتنع عليه  
 الخامس قوله ما ياتيهم من ذكر ربهم محدث والذكر  
 هو التران لقوله انا نحن نزلنا الذكر وانه لذلك لقول  
 ولقومك وصفها بالحدوث فلا يكون قديما فقول الله  
 وتفسير الاشاعر غير معقول اشارة الى ما ذكرناه في قوله

لهذا



كقوله تعالى الجلال والاكرام وان شئت كان مجموع  
صفاته صفات جلا فان اثبات قدرته باعتبار  
سلب العجز عنه واثبات العلم سلب الجهل عنه وكذا  
باقي الصفات وفي الحقيقة المعقول الثامن صفات  
متزه ليس الا التلوين والاضافات واما كنه ذاته  
وصفاته فموجب عن نظر العقول ولا يعلم ما هو الا هو  
وقد ذكر المفسر سبعة الاولى انه ليس بمركب والمركب  
هو ما له جزء ونقيضه البسيط وهو ما لا جزء له <sup>فان</sup>  
التركيب يكون خارجيا كتركيب الاجسام من الجواهر  
الافراد وقد يكون ذهنيا كتركيب الماهيات والحدوث  
من الاجناس والفضول والمركب بكل المعنيين  
مفتقر الى جونه لا متناع تحققة ومختصه خارجا وهذا  
الاول

فانما هو الا هو

جوده

بدون جونه وجونه غيره لانه ليس به عند يقال الجوه  
ليس بكل وما ليس به عن الشيء فهو مغاير فيكون  
المركب مفتقرا الى الغير فيكون ممكنا فلو كان البتار  
ثم مركبا لكان ممكنا وهو محال **الثانية** انه ليس  
بجسم ولا عرض والا لا افتقرا الى المكان ولا امتنع  
انفكاكه عن الحوادث فيكون حادثا فهو محال **الاول**  
البارئ ليس بجسم خلافا للجمية والجسم هو ما له طو  
وعرض وعمق والعرض هو الحال في الجسم ولا وجود له <sup>بدون</sup>  
والدليل على كونه ليس بجسم ولا عرض على وجهين <sup>وجهان</sup>  
الاول انه لو كان احدهما لكان ممكنا واللازم باطل  
فاللزم مثله بيان الملازمة انا نفلم ضرورة ان كل  
جسم فهو مفتقر الى المكان وكل عرض فهو مفتقر الى <sup>العرض</sup>

وجهان











جهته لا فعلها ولا يتحد بغيره لا امتناع الاتحاد  
 مطلقا الاتحاد يق على معين مجازي  
 حقيقي اما المجازي فهو صورة شيء شيئا  
 اخرا الكون والفساد اما من غير اضافة شيء كما صار  
 للهواء ماء او صا للماء هواء او باضافة شيء اخر  
 كما يقال صار الثراب طينا باضافة الماء اليه واما  
 الحقيقي فهو صورة شئ بشئ الموجودين شئيا  
 واحدا موجودا اذا اتفرد هذا فاعلم ان الاول  
 مستحيل عليه قطعا لاستحالة الكون والفساد  
 عليه واما الثاني فقد قالوا بعض النصارى  
 انه اتحدت لاموتيه الباري مع ناسوتيه  
 عيسى فان عيونا غير ما ذكرناه فلا بد من توضيح

أخبر بالكون والفساد اما من غير اضافة شيء كما صار  
للمواضع ماء او صار الماء هواء او باضافة شيء اخر  
كما يقال صار الثراب طينا باضافة الماء اليه واما  
الحقيقي فهو حيرة شبيهة الموجودين شيئا  
واحدا موجودا اذا تقر بهذا فاعلم ان الاول  
مستحيل عليه قطعاً لاستحالة الكون والفساد  
عليه واما الثاني فقد قالوا بعض النصارى  
انه اتحدت لاموتيه الباري مع ناسوتيه  
عيسى فان عيونا غير ما ذكرناه فلا بد من تصور

45

اولاً ثم يحكم عليه وان عنوا عين ما ذكرناه فهو  
باطل قطعاً لان الاتحاد متصل في نفسه <sup>بالمادة</sup> فيسحق  
فيستحيل اثباته لغيره اما استحالة فهو ان  
المحدين بعد الاتحاد هما ان يقبلا موجودين فلا  
اتحاد لانهما اثنان لا واحد وان عدمهما فلا  
اتحاد بل وجد الثالث وان عدم احدهما وبقي  
الاخر فلا اتحاد ايضا لان المعدوم لا يتحد بالوجود

الثالث في انه ليس محلا للمحو لا مستلحا  
لا نفعا عن غيره وامتناع النقص عليه  
صفاته لها اعتباران احدهما بالنظر الى نفس  
القدرة الذاتية والعلم الذاتي الى غير ذلك  
من الصفات وثانيهما بالنظر الى تعلق تلك

لله الحمد والمنة  
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده



الصفات بمقتضياتها كعلاق القدرة بالمقدرة

والعلم بالمعلوم فمحي هذا المعنى لا نزاع في كونها

امورا اعتبارية اما اضافية متغيرة بحسب المتعلقات

وتغايرها واما باعتبار الاول فزعمت الكرامية

انها حادثة متجددة بحسب تجدد المتعلقات

قالوا انه لو يكن قادرا في الازل ثم صار قادرا ولم يكن

عالمنا فصار عالما والحوادث لا بد لان التجديد فيها

ذكره وهو العلق الاعتباري فان عنوا ذلك

فسلم ولا يباطل اوجهاين الاول لو كانت صفاته

حادثة متجددة لزم انفعالها وتغيره واللام بالضرورة

لكذلك بيان اللزوم من وجهين ان صفاته ذاتية

فجدد وهما مستلزم لتغير الذات وانفعالها بالذات

فيكون

متغايرة و

الوجه الثاني انهم اوجبوا ان صفاته بالذات لا بد لان التجديد فيها

الوجه الثاني انهم اوجبوا ان صفاته بالذات لا بد لان التجديد فيها

ان حدوث الصفة يستلزم حدوث قابلية في المحل

لها وهو مستلزم لانفعال المحل وتغيره لكن تغيرها هي

تغير وانفعالها محال فلا يكون صفاته حادثة وهو المظهر

الثاني ان صفاته صفات كمال الاستحالة النقض عليه

فلو كانت حادثة متجددة لزم خلوها من الكمال والخلو

من الكمال نقض تعالى الله عن الرابع انه ليس محال

عليه الرؤية لان كل من يرى فهو متخيل لا تماثقا بل

او في حكم المقابل بالضرورة فيكون جسما وهو محال

ولقوله تعلم ترى بلن الثانية للتأييد ذهب

الحكام والمعتزلة الى استحالة رؤيته بالبصر لتجده

ونهب المجتمة والكرامية الى جواز رؤيته بالبصر

مع المولجة واما الاشاعرة فاعتقد بتجده وقالوا

بل



بصحة رؤيته فحالها جميع العقل وتحدق بعضهم  
وقال ليس مرادنا بالروية الانطباع أو خروج الشعاع  
بل الحالة التي تحصل من رؤية الشيء بعد العالمة و  
قال بعضهم ان معنى الروية هو ان ينكشف لعباده المولى  
في الآخر كما انكشف للمبدى والمرئ والحق انهم انعموا  
بذلك المكشف التام فهو سلم فان المعارف يصير  
يوم القيمة خروية والافلا يتصور منه الا الروية  
وهو باطل عقل وسعيا واما عقلا فلان لو كان مرييا  
لكان في جهة فيكون جسم او هو باطل كما تقدم بيان  
الاقل ان كل مريئ فهو اما مقابلا او في حكم للمقابل  
كالصورة في المرآت وذلك ضرورة في كل مقابل او  
حكمه في جهة فلو كان الباري مرييا لكان في جهة

فوقه

فهو باطل واما سألنا فلوجه الاقل ان موسى عليه السلام  
سأل الروية اجيب بلن ثرائي ولن لنقول الثاني نقلا  
عن اهل اللغة واذالم يره موسى لم يره غير بطر الاول  
ب قوله لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار تدمج  
بنفي خبر ادراك الابصار له فيكون اثباته نقضا  
ج انما استعظم طلب رؤيته ورتب الذم عليه  
والوعيد فقال سئلوا موسى اكبر من ذلك  
فقالوا ايرنا الله جنة فاخذتهم الصاعقة يظلمون  
وقال الذين لا يرجون لقاءنا اولا انزل علينا الملائكة  
او ترى ربنا لقد استكبروا في انفسهم وعتوا عتوا  
كبيرا الخامسة في نفى التشريك عناء السمع والتمتع بهر منعه لم يزل مشرعا في كل ما  
فيفسد نظام الوجود ولا استلزام التركيب

ان كان في قوله لا تدركه الابصار

وسر شيئا لم يدر شيئا من ذلك

لأنه لا يمكن له ان يرى شيئا من ذلك



لاشتراك الواجبين في كونهما واجبي الوجود فلا  
 بد من ما نزل انفقوا المتكلمون والحكماء على سبيل  
 الشريك عند الوجوه الاوّل الدلائل التمعّية  
 دالة عليه واجماع الانبياء حجة هنا لعدم توقف  
 صدقهم على ثبوت الوجودات <sup>الوجود</sup> الثالث دليل المتكلمين  
 ويتمى الدليل التامع وهو ما اخذ من قوله لو كان  
 فيما الهمة الا الله لفسدنا وتقرر ان لو كان معه  
 شريك لم يفسد نظام الوجود وهو باطل بيان  
 ذلك انه لو تعلقت ارادة احدهما بالآخر اجتمع متحرك  
 فلا يخلو اما ان يمكن للاخر ارادة سكونه ولا فان  
 امكن فلا يخلو اما ان يقع مرادهما فيلزم اجتماع  
 المتناقضين ولا يقع مرادهما فيلزم خلوا الجسم عن

الوجود



الحركة والسكون او يقع مراد احدهما ففقد  
 احدهما الترجيح بلا مرجح وثانيهما عجز الاخر فان لم يكن  
 للاخر ارادة سكونه فيلزم عجزه اذ لا مانع الا لتعلق  
 ارادة ذلك لكن عجز الاله والترجيح بلا مرجح محال  
 فيلزم فساد النظام وهو محال ايضا الثالث دليل  
 الحكماء وتقريره انه لو كان في الوجود واجبا الوجود  
 لزم امكانهما وبيان ذلك انها ح ليشتركان في وجوب  
 الوجود ولا يخلو اما ان يتميز الاول فان لم يتميز لم  
 يحصل الاشتراك وان يتميز لزم تركيب كل واحد منهما  
 مما به المشارك ومما به الممايزة وكل مركب ممكن  
 فيكونان ممكنين هذا خلف السادسة في نفي  
 المعاني والاحوال عنه لا تسلك ان قادر بقدره



او عالمنا يعلم وغير ذلك لا افتقر في صفاته الى ذلك المعنى  
فيكون ممكنا هذا خلف ذهب الاشاعرة الى انه لا  
قادر يقدر نوعا لم يعلم وحى بحياة الى غير ذلك من  
الصفات وهي معان قديمة زائدة على ذاته قائمة بها  
وقالت لم يشبهها انه متساو لغرض من الذوات وممتا  
بالحالة تسمى الالهية وتلك الحالة توجب له الاحوال  
اربعة هي القادرية والعالمية والحسية <sup>التي هي</sup> والموجودية  
والحالة عندهم صفة لموجود لا توصف بالوجود  
ولا بالعدم وبذلك تلك الدعوات وروى لان الشيء  
اما موجود او معدوم ادلا واسطة بينهما والبارك نعم  
قادر باعتبار تلك القادرية وعالم باعتبار تلك العالمية  
الى غير ذلك وقالت الحكماء والمحققون من المتكلمين

ان الله قادر لذاته عالم لذاته الى غير ذلك من الصفات  
وهو يتصور منها الزيادة من قولنا ذات عالم متوقفا  
فذلك الامور اعتبارية زائدة في الذهن لا في الخارج  
وهو الحق لنا انه لو كان قادرا بقدرته وعالمنا يعلم  
او عالمية الى غير ذلك من الصفات لمزمت افتقارها  
في صفاته الى غيره لان تلك المعاني والاحوال معاني  
لذاته قطعاً وكل مفقرا الى غيره ممكن فلو كانت صفات  
زائدة على ذاته امتلاكاً ممكناً هذا خلف الثانية  
ان الله غني ليس بمحتاج لان وجوب وجوده دون  
غيره يقتضي استغنائه عن غيره وافتقار غيره اليه  
من صفاته السلب كون ليس بمحتاج الى غيره  
مطلقا لا في ذاته ولا في صفاته وذلك لان وجوب



الوجود الثابت له تقضي استغنائه مطلقا عن  
 مجموع ما عداه فلو كان محتاجا لنزاهة مقارنه فيكون  
 ممكنا انما الله سبحانه بل الباري جلّت عظمته مستغن  
 عن مجموع ما عداه والكل شخص من رشحاته وجو  
 وذرة من ذرات وجوده قال الفصل الرابع في  
 العدل وفيه مباحث الاول العقل قاض بالضرورة  
 ان من الافعال ما هو حسن كذا الوديعة والاحسان  
 والصدقة والتافع وبعضها ما هو قبيح كالظلم والكذب  
 الضار ولهذا احكم بهما من نقيض الشرايع كالملاحدة  
 وحكام الهند ولانها الواستفيا اعتدلا انتقيا سمعا  
 لانقاء القبح الكذب ح من الشارع اقول لما فرغ  
 من مباحث التوحيد شرع في مباحث العدل والملا

بالعدل

بالعدل هو تنزيه الباري تعالى عن فعل القبيح والا  
 خلال بالواجب ولما توقف ذلك على معرفة الحسن  
 والقبح العظمين قدم البحث فيها واعلم ان الفعل  
 ضروري التصور وهو اما ان تكون له صفته <sup>فهي</sup> وصفة  
 على انما اولي الثاني كحركة الشاه والنائم والاول  
 اما ان ينظر العقل من ذلك ان ايد اول والا اول  
 هو القبح والثاني وهو الذي لا ينظر العقل عنه  
 هو الحسن اما ان يساوي فعله وتركه وهو البليغ  
 او لا يساوي فان تركه فهو المكروه وان تركه  
 فعله فاما مع المنع من تركه وهو الواجب او مع جوا  
 تركه وهو المندوب اذ اتق هذا فاعلم ان الحسن و  
 القبح يقالان على ثلاث معان الاول كون الشيء

فهو اما ان يمنع من القبح  
 وهو الحرام او لا



صفت كالقولنا العلم حسن او صفة نقص كقولنا  
الجهل قبيح الثاني كون الشيء ملائما للطبع كالمثل  
او منافرا له كاللام الثالث كون الحسن ما يستحق  
فاعله على فعله الممدوح عاجلا والثواب اجل والقبح  
ما يستحق على فعله الذم عاجلا والعقاب اجل  
لا خلاف في كونها عقليتين باعتبارين الاولين  
واما باعتبار الثالث فاختلاف المتكلمون فيه فقال  
الاشاعرة ليس في العقل ما يدل على الحسن والقبح  
بهذا المعنى بل الشرع فاحسنه فهو الحسن وما قبحه  
فهو القبيح وقالت المعتزلة والامامية في العقل ما  
يدل على ذلك فالحسن حسن في نفسه والقبح قبيح في  
نفسه سواء حكم الشارع بذلك ام لا ونحوه على

ذلك الحسن والقبح

العلم حسن

ذلك لوجوه الاول انا علم ضرورة حسن بعض  
الافعال كالصدق النافع والامانة والاحسان  
وردا للوديعة وانقاذ الهلك وامثال ذلك قبح  
بعض الافعال كالكذب المضار والظلم والاساءة  
الغير المستحقة وامثال ذلك من غير مخالفة  
فيه ولذلك كان هذا الحكم مكررا في جملة الامور  
فاننا اقلنا الشيطان صدقت فلك دينار وان  
كذبت فلك دينار واستوى الامر بالنسبة اليه  
فانه بمجرد عقله يميل الى الصدق الثاني انه لو كان  
مدركا للحسن والقبح هو الشرع لا غير لزم ان لا  
يتحققا بدونه واللازم باطل فاللزوم مثله اما  
بيان اللزوم فلا متناع تحقق الشرع وطبدون



الشرط ضرورة وأما بيان بطلان الدلائل فلا بد  
من الاعتقاد الشرع ولا يحكم به كالملاحدة وحقاء  
المهند يعتقدون حسن بعض الأفعال وقبح بعضها  
من غير توقف في ذلك فلو كانوا إنما يعلم بالشرع  
حكم بما فؤولاء الثالث انتموا انتموا الحس والقبح  
العقليتان انتموا الحس والقبح الشرعيتان والدائم  
باطل اتفاقا فكذا الملزوم وبيان الملازمة بانتموا  
قبح الكذب من الشارع اذ العقل لم يحكم بقبحة  
وهو لم يقبح كذب في نفسه واذا انتموا قبح الكذب  
منهم انتموا الوثوق بحسن ما يخبرنا بحسنه وقبح  
ما يخبرنا بقبحة قال الثاني في انا فاعلون بالآلة  
ختيار والضرورة فاختاره بذلك للفرق الضرورية

بين سقوط الانسان من سطح وتزوله منه على  
الدرج ولانهم لا ذلك لا تمنع تكليفنا بشئ فلا  
عصيان واقبح ان يخلق الفعل فينا ثم يعتد به عليه  
وللمع ذهب ابو الحسن الاشعرى ومن تابعه  
الى ان الافعال كلها واقعة بقدرته الله تعالى  
لا فعل للعبد اصلا وقال بعض الاشعرية ان  
ذات الفعل من الله تعالى والعبد له الكسب بان يكون  
الفعل طاعة او معصية وقال بعضهم معناه ان  
العبد اذا اتمم العمل على الشئ خلق الله الفعل  
عقبيه وقالت المعتزلة والزيدية ولا ملازمة  
الافعال صادرة من العبد وصفاته والكتب  
التي ذكرها كلها واقعة بقدرته العبد



اختياره وانه ليس مجبور على فعله بل له ان يفعل  
ولما ان لا يفعل وهو الحق لوجوه الاول انا نجد فقر  
ضروريين صدور الفعل متا تابعا للتقص  
والداعي كالنزول من السطح على الدرج وبين  
صدور الفعل لذلك كالسقوط منها متا مع  
القاهر او مع العفلة فانا نقدر على التراجع في الاول  
فدون الثاني ولو كانت الافعال ليست متا  
كانت على وتيق واحدة من غير فرق لكن الفرق  
حاصل فيكون متا وهو الخط الثاني لو لم يكن العبد  
موجودا لافعاله لا متنع تكليفه والالزم التكا  
التكليف باللايطاق وانما قلنا ذلك لاننا  
غير قادر على ما كلف به فلو كلف لكان تكليفا

ملا

ملا

بالايطاق وهو باطل بالاجماع واذا لم يكن عاصيا  
بالمخالفة لكنه عاص بالاجماع الثالث انه لو لم يكن  
العبد قادرا موجد الفعل لكان الله اظلم الظالمين  
سما الله عنه وبيان ذلك ان الفعل القبيح اذا كان  
صادرا عنه استحالة معاقبة العبد عليه لانه لم  
يفعله لكنه يعاقبه اتفاق فيكون ظالما تعالى الله  
عن ذلك الرابع القرآن الذي هو فرقان بين الحق  
والباطل مستحقون باضافة الفعل الى العبد وانما  
بشيء كقولهم فويل للمذنبين يكتبون الكتاب بأيديهم  
ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا  
فويل لهم مما كتبت ايديهم وويل لهم مما يكتبون  
ان الله لا يغير ما القوم حتى يغيروا بانفسهم و



ومن يعمل سوءً يجزيه كل امرء بما كسب رهين جزاء بما  
كنتم تعملون الى غير ذلك وكذلك آيات الوعد والوعيد  
والمدح والذم وهي اكثر من ان تحصى قال الثالث  
في استحالة القبيح عليه لان له صارا قاعده وهو العلم  
بالقبيح ولا داعي ليدعيه لانه اما داعي الحاجة الممتنع  
عليه والحكمة وهي منفي ههنا ولان لو جاز صدوره <sup>الافعال</sup>  
من غير امتنع اثبات النبوات لم يستحيل ان يكون البار  
فاعل للقبيح وهو مذهب المعتزلة وعند الاشاعرة هو  
فاعل لكل حسنا كان او قبيحا والدليل على ما قلناه و  
جهان الاول ان الضارف عنه موجود والداعي اليه  
معدوم وكلها كان كذلك امتنع الفعل القبيح منه  
ضرورة اما وجود الضارف فهو العلم بالقبيح والفتنة

عالم به واما عدم الداعي فلا ندما داعي الحاجة الممتنع  
عليه وهو عليه محال لانه تعالى غير محال واما داعي  
الحكمة الموجودة فيه وهو محال ايضا لان القبيح لا حكمه فيه  
الثاني لو جاز عليه القبيح امتنع اثبات النبوات و  
اللازم باطل اجماعا فالمنزوم مثله بيان الملازمة انه  
لا يقع منه تصديق الكذاب ومع ذلك لا يمكن  
المنع بصفة النبوة وهو ظاهر قال فخ لا يستحيل عليه  
اذا اذ القبيح لانها قبيحة لولا ذهبت الاشعة الى ان  
مريد لجميع الكائنات حسنة كانت وقبيحة شرا كانت  
او خيرا ايمانا كان او كفرا لانه موجود لكل فهو مريد  
وذهب المعتزلة الى استحالة ارادة القبيح والكفر  
وهو الحق لان ارادة القبيح ايضا قبيحة لا نافع لم ضرور



ان العقل لا يكاد يتصور فاعل القبح فكذلك امره والامر به  
فقولهم قبح اني بقاء النبي اي يلزم من امتناع فعل القبح  
امتناع ارادته قال الزايع انه يفعل الغرض لدلالة القرآن  
عليه لاستلزام نفيه العيب وهو قبح قول ذهاب الاستغنى  
الى انه لا يفعل الغرض والا لكان ناقصا مستكبرا بذلك  
الغرض وقالت المعتزلة ان افعالها كلها معللة بالاغراض  
والا لكان غائبا تعالى الله عنه وهو متدبر محاسبنا الا  
ما ميث وهو الحق لوجهين ثقلي وعقلي اما الثقلي فلدلالة  
القرآن عليه ظاهره في قوله ما تحيتم انما خلقناكم عبادا و  
خلقت الجن والانس الا ليعبدون وما خلقنا السموات  
والارض وما بينهما باطلا ذلك ظن الذين كفروا  
واما العقلي وهو ان لا ذلك لزم ان يكون غائبا والاد

معلقا

باطل فالملزوم مثله وامثاليان الملازم متفظا هو وامثالا  
بطلان اللازم فان العيب قبح والقبح لا يتعاطاه المحكم ولما  
قولهم لو كان فاعلا لغرض لكان مستكبرا بذلك الغرض  
فانما يلزم الاستكمال لو كان الغرض غايها اليه لكنه ليس  
كذلك بل هو غائبا الى نفع العبد ولا قضاء نظام  
الوجود لذلك الغرض وذلك الغرض لا يلزم منه الا  
استكمال قال وليس الغرض الاضار ليقبح بل النفع قول  
لما ثبت ان افعالها معللة بالغرض والغرض غايها الى غيره  
فليس الغرض اضرار ذلك الغي لان ذلك قبيح عند  
العقل <sup>بغير سائر ادلة</sup> يمكن قدم غيره طعاما مسموما يريد به قتله  
واذا لم يكن الغرض الاضار <sup>بغير سائر ادلة</sup> رقيقين ان يكون للنفع وهو  
المطعم فلان يد من التكليف وهو عيب من يتجمل عنه



على ما فيه مشقة على جهة الابتداء بشرط الاعلام  
اقول لما ثبت ان الغرض من فعله تقع العبد ولا  
تقع حقيقى الا الثواب لان ما عداها اما دفع ضرر  
او جلب نفع غير مستقر ولا يحسن ان يكون ذلك  
غرض الخلق العبد ثم ان الثواب يقع الابتداء به كما  
ياتى فاقصت المحكمه توسط التكليف والتكليف لفته  
ما اخذ من الكلفة وهي المشقة واصطلاحاً ما ذكره  
المصنف فالبعث على الشئ هو الحمل عليه ومن يوجب طاعته  
هو الله فلذلك قال على جهة الابتداء لان وجوب  
طاعته غير الله تعالى كالتبعية والامام والوالد والسيد والنعم  
تابع ومتفرع على طاعة الله وقوله على ما فيه مشقة  
احراز عمال المشقة فيه كالبعث على النكاح المستند

وهو

واكل المستند من الاطعمة والاشربة وقول بشرط  
الاعلام اى بشرط اعلام المكلف بما كلف وهو من شئ  
حسن التكليف وشرائط حسن ثلاثه الاولى عائد الى  
التكليف نفسه وهي اربعة الاولى انتفاء المفسدة  
لانها في جهة الثانية تقدم على وقت الفعل الثالثة  
امكان متعلق بقبح التكليف بالمستحيل الرابعة  
ثبوت صفة دائمة على حسن اخلاص التكليف بالمباح الثانية  
عائدة الى المكلف وهو فاعل التكليف وهو اربعة  
الاول علمه بصفات الفعل من كونه حسناً او قبيحاً  
الثانية علمه بقدر ما يستحق كل واحد من  
المكلفين من ثواب وعقاب الثالثة قدرته على  
ايصال المستحق الرابعة كونه فاعل للمقبض الثالثة



عائد الى المكلف وهو محل التكليف وهي ثلاثة الاولى فائدة  
على الفعل لاستحالة تكليف بما لا يطاق كتكليف  
الاعمى بقطع المصحف والزمن الطير ان الثانية علمه  
<sup>بمنزلة كونه من غير</sup> بما كلفه او امكان علمه علمه فالحاصل المتيقن من  
العلم غيره معدور الثالث امكان العلم <sup>اسباب</sup> الفعل ثم يتعلق  
التكليف لما علم او ظن او عمل اما العلم فاما على كمال  
العلم بالله وصفاته وعدله والنبوة والامامة  
اما سمعي كالشرعيات واما الظن فكل في حجة القبلية  
واما العمل فكل العبادات قال والا لكان مغربا بالقياس  
حيث خلق الشهوات والميل الى القبيح والنفور عن  
الحسن فلان بد من زاجر عنه وهو التكليف في الحكمة اهل  
هذه الشارة الى وجود التكليف في الحكمة وهو مذهب

المعزى

المعتزلة وهو الحق خلا فالاشاعة فانهم <sup>اجابوا</sup>  
على الله شعرا لا تكليفا ولا غيره والدليل على ما  
قلناه انه لو لا ذلك لكان الله فاعدا للقيح وهو  
محال وبيان ذلك انه خلق في العبد الشهوات  
الميل الى القبيح والنفور والتأني عن الحسن فلم  
يقدر عبدا وجوب الواجب ويكلفه بوجوب كذا  
وقبح القبيح وبعده ويوعده لكان مغربا بالقيح والا  
غراما بالقيح <sup>بمنزلة</sup> قبيح قال والعلم غير كاف للاستعمال  
الذي مع قضاء الوطر <sup>بمنزلة</sup> هذه اجواب عن سؤال  
مقدم قد يدبر لسؤال انه لو لا يكون العلم باستحقاق  
الذي على القبيح زاجرا عنه والعلم باستحقاق المباح  
على الحسن داعيا اليه وحيلا لاجابة الى التكليف



لحصول الغرض بدونه لاجاب المص بان العلم غير كاف  
لان كثيرا ما يستعمل الذم على المقيص مع قضاء الوط  
منه خاصة مع حصول الدواعي الحسية القهري فال  
تكون قاهرة فلا داعي العقلية قال وجهه حسن التعريض  
للتواب عن النفع المستحق للمقارن للتعظيم والاحكام <sup>الاعظم</sup>  
يستعمل الابتداء بقول هذا ايضا جواب عن سؤال مقدم  
وتقدير السؤال ان جهة حسن التكليف ما حصول العقاب <sup>دون التعظيم</sup>  
وهو باطل قطعا وحصول التواب وهو باطل ايضا <sup>جهت</sup>  
الاقل ان الكافر الذي يموت على كفره مكلف مع عدم  
حصول التواب له الثاني ان التواب مقدور <sup>لله</sup> ابتداء  
فلا فائدة في توسط التكليف اجاب عنه بان جهة حسنة  
وهو التعريض للتواب لا حصول التواب والتعريض عام  
<sup>لجميع المذنبين</sup>

الاجابة

بالنسبة الى المؤمن والكافر وكون التواب مقدور <sup>لله</sup>  
ابتداء مسلم لكن ليحيل الابتداء به من توسط التكليف  
لان مقتضى العمل بالتعظيم وتفضيل من لا يستحق التعظيم  
فيصح عقلا وقول المص في تعريف التواب عن النفع المستحق  
المقارن للتعظيم فالنفع يستعمل التواب والتفضل و  
العوض فبقيد المستحق خرج التفضل وبقيد المقارنة  
للتعظيم خرج العوض قال الخامس في انه يجب عليه اللطف <sup>بغيره</sup>  
وهو ما يقر العبد الى الطاعة ويبعده عن المعصية ولا  
حظه في التمكن ولا يبلغ الاجاء لتوقف عن التكليف  
عليه فان مراد الفعل من غيره اذا علم انه لا يفعل الا  
بفعل يفعل المراد من غير مشقة فلو لم يفعل له المكافاة  
ناقضا للغرض وهو فيصح عقلا <sup>لأن</sup> ما يتوقف عليه



ايقاع الطاعة وارتفاع المعصية ثارة يكون التوقف  
عليه لانها وبدونها يقع الفعل وذلك كالقدرة  
والا لثورة ثارة لا يكون كذلك بل يكون المكلف باعتبار  
التوقف عليه اعمى واقرب الى فعل الطاعة وارتفاع المعصية  
وذلك هو اللطف فتقوله ولا حظ له في التمكن من شارة  
الى قسم الاول كالقدرة فانها ليست لطفا في الفعل  
في العمل بل شرط في امكانه وقوله ولا يبلغ الا نجاء لانه  
لو بلغ الا نجاء لكان منافيا للتكليف اذا تقرر هذا فاما  
علم ان اللطف ثارة يكون من فعل الله فيجب عليه  
اشعاره به وانجا به عليه وثارة يكون من فعل غيره  
فيشروط في التكليف العلم به وانجا به الله فذلك الفعل  
على ذلك الغير وثابة عليه وانما قلنا بوجوب ذلك

طام

كله على الله لانه لو لا ذلك لكان ناقضا لغرض قبيح عقلا  
عقلا وبيان ذلك ان المؤيد من الغير فعلا من الا  
فعل ويعلم المريد ان المراد منه لا يفعل الفعل للمط  
الا مع فعل يفعل المراد مع المراد منه من نوعه بل لطف  
او مكاتبة او ارسال اليه والسعي اليه وامثال ذلك من  
من غير مشقة عليه في ذلك فلو لم يفعل ذلك مع  
تصميم قصد وازادته لعلمه العقلا ناقضا لغرضه  
وتموه على ذلك وكذا نقول في حق الباري مع ارادته  
ايقاع الطاعة وارتفاع المعصية لو لم يفعل ما يتوقفا  
عليه لكان ناقضا لغرضه ونقص الغرض قبيح تعالى الله  
عنه قال السادس في انه يجب عليه عوض الام الصاد  
عنه ومعنى العوض وهو النفع المستحق الخالي من



التعظيم والجلال والآل كان ظالما تعالى الله عن ذلك  
 علوا كبيرا وتجوز نجاته على الآل والآل كان غائبا  
 الآل الحاصل الحيوان أما يعلم فيه وجه من وجوه  
 القبح فذلك يصدر عنا خاصة ولا يعلم فيه ذلك لغير  
 حسنا وقد ذكر الحسن الم وجهه الأول كونه مستحقا  
 الثاني كونه مشتملا على النفع الزائد العائد إلى المتسلم  
 الثالث كونه مشتملا على دفع الضرر الزائد عنه  
 الرابع كونه يجرى العادة الخامس كونه متصلا على وجه  
 الدفع وذلك الحسن قد يكون صادرا عنه وقد يكون  
 صادرا عنا فاما ما كان صادرا عنه تعالى وجه النفع  
 فيجب فيه امران احدهما العوض عنه والآل كان  
 ظالما تعالى الله عنه ويجب ان يكون زائدا على الآل إلى

عندنا



حد الرضا عند كل عاقل لا يقص في الشاهد ايلام  
 شخص لتعويض عوض له من غير زيادة لا شتما له على  
 العبيته والله منزّه عن العيب وثانيهما اشتما له على  
 اللطيف فاما المتألم ولغيره يخرج عن العيب واما ما كان  
 صادرا عنا فاما فيه وجه من وجوه القبح فيجب عليه  
 الانبساط المتألم من المولى العبد ولدلالة السمع  
 عليه فيكون العوض ههنا سائلا للآل والآل كان ظالما تعالى الله عنه  
 وههنا فتاوى الأولى العوض هو النفع المستحق الخالي  
 من تعظيم واجلال فيقيد المستحق خرج التفضيل و  
 بقيد الخلو عن التعظيم خرج الثواب الثانية لا يجب  
 العوض لأنه يحسن في الشاهد ركوب الأهوال الخطيرة  
 ومكانه المشاق العظيمة لنفع منقطع قليل الثالثة



العوض لا يجب حصوله في الدنيا لجواز ان يعلم الله تعالى  
 المصلحة في تأخره بل قد يكون حاصله في الدنيا وقد لا  
 يكون الرابعة الذي يصل اليه عوض المصلحة في الآخرة اما  
 ان يكون من اهل الثواب ومن اهل العقاب فان كان  
 من اهل الثواب فكيفه ايضا الى اعراض اليه بان  
 يفرقها الله تعالى الاوقات ويفضل عليه بمثلها وان  
 كان من اهل العقاب سقط بها جز من اعقاب بحيث  
 لا يظلم له التحقير بان يفرق القدر على الاوقات الخامسة  
 الالم الصاد زعنا با من قوا با حنو الصاد عن غير  
 كالعجاوات وكذا ما يصد رغبة من تقويت المنفعة  
 لمصلحة الغير وان الغنوم الحاصلة من غير فعل العبد  
 عوض ذلك كله على الله تعالى له وكرمه وحكمته قال

قال

لقد

الفصل الخامس في النبوة النبي هو الانسان الخبير  
 عن الله تعالى بغير واسطة احد من البشر قول لما فرغ  
 من مباحث العدل اردف ذلك بمباحث النبوة  
 لتقرر عليها عليه وعرف النبي يانه هو الانسان الخبير  
 الله بغير واسطة من البشر فيقيد الانسان يخرج  
 الملك وبقيد الخبير عن الله يخرج الخبير عن غيره و  
 بقيد عدم واسطة بشر يخرج الامام والعالم الا  
 تمام خبر ان عن الله تعالى واسطة النبوة اذا انقضى هذا  
 فاعلم ان النبوة مع حسنه اخلا فاللبراهمة وهي  
 واجبة في الحكمة خلا فالاشاعة والدليل على ذلك  
 هو انه لو كان المقصود من ايجاد الخلق هو المصلحة  
 العائدة اليهم كان اسعافهم بما فيه مصالحهم

اقول



وردهم غما فيه مفاسدهم واجبا في الحكمة وذلك  
انما في احوال معاشهم وفي احوال معادهم اما  
احوال معاشهم فهو انما كانت الضرورة والحاجة  
في حفظ النوع الانساني والاجتماع الذي يحصل  
معهم معا ومن كل واحد اصابه فيما يحتاج اليه  
استلزم ذلك الاجتماع تجانبا وتنازعا يحصلان  
من جهة كل واحد لنفسه وازادته المنفعة لهما  
دون غيره بحيث يقضي ذلك الى فساد النوع و  
اضلاله فاقضت الحكمة وجود عدل يفرض شرعا  
بين النوع بحيث ينقل كل واحد الى امره ويلتزم عند  
زجره ثم لو فوض ذلك الشرع اليهم لحصل ما كان  
اولا اذ لكل واحد منهم رأى يقتضيه عقله وميل

بوجه

يوجهه طبعه فلا بد من مقنن ياتي بامور ولايات تد  
على صدق كى لشرع ذلك الشرع مبلغا عن ربه  
بعد فيه الطبع ويتوعد فيه العاصي ليكون ذلك  
ادعى الى انقيادهم لامره ونهيهم واما احوال المعاد  
فهو انما كانت السعادة الاخرى لا تحصل الا بكمال  
النفس بالمعارف المحقة والاعمال الصالحة وكان  
التعلق بالامور الدنيوية وانغمار العقل في الملاهي  
البدنية مانعا من ذلك على وجه الامم والنهج  
الاصوب ويحصل ادراكه لكن مع مخالفة الشك و  
معارضه الوهم فلا بد من وجود شخص لم يحصل  
له ذلك العقل المانع بحيث يقرر لهم الدلائل  
ويوضحها ويخرج الشبهات ويدفعها ويضدعها  
ويزيل

ويزيل



ما اعتد عليه عقولهم وبين لهم ما لم يمتدوا  
اليه وينذركم معبودهم وخالقهم ويقرر لهم  
العبادة والأعمال الصالحة ما هي وكيف هي  
جد يوجب لهم الزلف عند مقام ويكررها عليهم  
ليستحفظوا التدكير والتكرير لا يستوعب عليهم  
السمو والشيان اللذان هما كالطبيعة الثانية  
للإنسان وذلك الشخص المفقور اليه في أحوال  
المعاش والمعاد هو النبي والنبى واجب عقلا  
في الحكمة وهو المطلق الوفي صبا حلا ولا في النبوة  
انينا محمد ابن عبد الله بن عبد المطلب صلى الله  
عليه واله وسلم رسول الله لا تدعى النبوة  
وظهر المعجز على يده كالقرآن والشفا والقصر فيع  
ينبوع

الله

الماء من بين أصابعه وأشباع الخلق الكثير من  
الطعام القليل وتسبح المحصى في كفه وهي أكثر  
من أن تحصى وادعى النبوة فيكون صادقا و  
الأنزاع أغراء المكلفين بالقبض فيكون محلا أقول  
لما كانت المصالح تختلف بحسب اختلاف الأزمان  
والأشخاص كالمرضى الذي تختلف أحواله في  
كيفية المعالجة واستعمال الادوية بحسب اختلاف  
مراجعي فنزل الله في المرض بحيث يعالج في وقت  
بما يستهيل معالجته في وقت آخر كانت النبوة  
والشرايع مختلفين بحسب اختلاف مجال  
الخلق في أزمانهم وأشخاصهم وذلك هو  
الشيخ الشرفي في شرح الشرايع بعضها يبيح خمر إلى

والشرايع



ان انشئت النبوة والتشريع الى نبينا الذي  
اقتضت الحكمة كون نبوته وشريعته مستخفين  
لما تقدمها باقنبن ببقاء التكليف والدليل  
على صحة نبوته هو انه ادعى النبوة وظهر المعجز  
عليه وكل من كان كذلك كان نبيا فيحتاج  
الى امور ثلثة الاول انه ادعى النبوة الثاني ان  
ظهر المعجز على يده الثالث ان كل من كان كذلك  
كان نبيا حقا اما الاول فهو ثابت جماعا من  
الناس بحيث لا ينكره احد واما الثاني فلا  
المعجز هو الامور الخارقة للعادة المطابق للدعوى  
المتعذر على الخلق الاتيان بمثلها اما اعتبار  
خرق العادة اذ لو لاه لم يكن معجزا كطلوع الشمس

بيان

من مشرقها واتمامها بقا الدعوى فدلالة  
على صدق مدعاه اذ لو خالف كما في قصة  
مسيلة الكذاب لما دل على الصدق و  
اما التعذر على الخلق الاتيان بمثلها فلا تلو  
اكثرى الوقوع لما دل ايضا على النبوة ولا  
شك في ظهور المعجزات على يد نبينا محمد صلى  
الله عليه واله وسلم وذلك معاوم بالتواتر  
يفيد العلم ضرورة فمن ذلك القران الكريم  
الذي يتحدث به الخلق وطلب منهم الاتيان  
بمثلها فام يقدر وانخل ذلك وعجزت عنه مصفا  
الخطباء من العرب والعجم حتى دعاهم عجزهم الى  
مخاربه ومناقشة النبي صلى الله عليه وسلم

مع مدعى نبوته



نفوسهم وأموالهم وسبى ذريتهم ونساءهم مع  
انهم كانوا قادرين على دفع أنفسهم من مفردات  
الالفاظ وتركيبها ضمنا مع انهم اهل الفياحة  
والبلاغة والكلام والنخطب والمحاورة والاجوبة  
فقد واهم عن ذلك في المحاربة دليل على عجزهم <sup>انما</sup>  
لا يختار الا صعب مع انجاء الاسهل <sup>لا يفهم</sup> عنه  
ومن ذلك ان شقوا القمر ونبوغ الماء من بين اصابع  
واشباع الخلق الكثير من الطعام اليسير وتسبيح  
الحصى فكفة وكلام الذراع المسموع وحين  
الجميع وكلام النجوات الصامتة <sup>الارسل</sup> ولا  
خيار بالغايات واستجابة دعائه وغير ذلك  
مثلا مختص وهو كثيرة وذلك معلوم في كتب

الشيخ

المعجزات والتواريخ حتى حفظ عنه ما ينف على  
الف الذي اعظمها واشرفها الكتاب الذي لا ياتي به  
الباطل من بين يديه ولا من خلفه ولا تحب الساع  
ولا يخلق بكثرة الرق اليه ولا تجلي الظلمات الاب  
واما الثالث فلا نلوه يمكن صاد قافي دعوى النبوة  
لكان كاذبا وهو باطل اذ يلزم منه اغراء المتكفيرة  
باتباع الكاذب وذلك قبيح عقلا لا يفعله الحكيم  
قال الثاني في وجوب عصمة العصمة لطف يفعله  
الله بالمكلف بحيث لا يكون له ناع الى تلك الطاعة  
واستكباب العصمة مع قدرته على ذلك لا نلوه لذلك  
لم يحصل الوثوق بقوله فانفت فائدة البعث وهو  
محال اقول اعلم ان المعصوم يشارك غيره في الطائف

ولا تملأ الطبايع



المقربة ويحصل له رضاء على ذلك لاجل ملكة نقية  
لطف يفعلها الله به بحيث لا يختار معه ترك طاعة و  
لا فعل معصية مع قدرته على ذلك وذهب بعضهم  
الى ان المعصوم لا يمكنه الاثبات بالمعصية وهو باطل و  
الا لما استحق مدحا اذ اقر هذا فاعلم ان الناس خلقوا  
في عصمة الانبياء عليهم السلام فجوزت اخوارج عليهم  
الذنوب وعندهم ان كل ذنب كفر والخشونة جوزوا  
الاقدام على الكبائر ومنهم من منعها عمدا لسهولة  
وجوزوا بعد الصغائر والاشاعة منعوا الكبائر  
مطلقا وجوزوا الصغائر سهوا والامامية اوجبوا  
العصمة مطلقا عن كل معصية عمدا وسهوا وهو الحق  
لوجهين الاول ما اشار اليه المعصوم ونقريه ان لو لم يكن

القول



الانبياء معصومين لا تنفك فائدة البعث واللازم  
باطل فالمعصوم مثله بيان الملائكة انما اذا اجازت العصية  
عليهم لم يحصل الوثوق بصحة قولهم لجواز الكذب  
رح عليهم واذا لم يحصل الوثوق لم يحصل الانقياد  
لامرهم ونهيهم فتنتفى فائدة عصمتهم هو امثال او  
امرهم ونواهيهم وهو محال الثاني لو صد عنهم  
الذنب لوجب اتباعهم للدلالة الثقل على وجوب  
اتباعهم لكن الامر ح باتباعهم محال لانه قبيح  
فيكون صدور الذنب عنهم محالا وهو المظهر قال  
الثالث في انه معصوم من اول عمره الى اخره لعدم  
انقياد القلوب الى طاعة من عهد منه فيسالف  
عمره انواع المعاصي من الصغائر والكبائر وما ينفر



النفس منه أقول ذهب القائلون بعصمتهم فيما  
نقلناه عنهم إلى اختصاص ذلك بما بعد الوحي  
أما قبله فضعوا عنهم الكفر والأصرار على الذنب  
قال أصحابنا بوجوب العصمة مطلقا قبل الوحي  
بعده إلى آخر العمر والدليل عليه ما ذكره المصنف  
رحمه الله وهو ظاهر ما تأووه في الكتاب العزيز  
الأخبار مما يؤهم صدور الذنب عنهم محمول على ترك  
الأول جميعا بين ما دل العقل عليه وبين صحة  
النقل مع أن جميع ذلك قد ذكره وجوه ومحال  
مل في مواضع وعليه في ذلك بطلان تنزيه  
الأنبياء الذي ربه السيد المرتضى علم الهدى  
الموسوي رحمه الله وغيره من الكتب ولو لا

خوف الاطلا لذكرنا بنده من ذلك قال الرابع  
انه يجب ان يكون افضل اهل زمان لقبه نقلة  
المفصول على الفاضل عقلا وسمعا قال الله  
فمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أمن لا يهدي  
إلا أن يهدي فما لك كيف تحكمون أقول الفصل  
النتي بجميع الكمالات والفضائل ويجب ان يكون  
في ذلك فضل وأكمل من كل واحد من اهل زمانه  
لا أنه يتبع من الحكيم الخبير البصير ان يولي ويقدم  
المحصل المحتاج إلى التكميل على الفاضل الكمل  
عقلا وسمعا أما عقلا فظاهر ان يتبع في الشاهدان  
يجعل مبتدئا في الفقه مقدما على ابن عباس وغير  
من الفقهاء ويجعل مبتدئا في المنطق مقدما على



ارسطوا ومبتدئا في القوم مقاما على سبويه والخليل  
وكذا في كل فن من الفنون واما سمعها فما اشار  
اليه سبحانه وتعالى في الآية المذكورة وغيرها قال  
الخامس يجب ان يكون منزها عن دناءة الآباء و  
عنه الامهات وعن الزنا والخلقية والعيوب  
الخلقية لما في ذلك من النقص فيسقط محله من  
القلوب والمطلوب خلافة اقول لما كان المطلوب  
من الخلق هو الانتباه الى التمام للنبي واقبال القلوب  
عليه وجب ان يكون متصفا باوصاف الحماد  
من كمال العقل والزكاء والفتنة وعدم الشهوة  
قوة الزاى والشهامة والنجدة والعفة والشجاعة  
والكرم والسخاء والجود والايثار والعزة والرافة

والله اعلم

والرحمة والقواضع والذين وغير ذلك وان يكون  
منزها من كل ما يوجب المتفرغ عنه وذلك ما بالنسبة  
الى الخارج عنه فكم في دناءة الآباء وعنه الامهات و  
اما بالنسبة اليه فاما في احواله فكم في الاكل على الظن  
ونحو الاستاذ نال وان لا يكون حائكا او حجاما او  
ذيبا او غير ذلك من الصايع الرتيبة واما في خلقه  
فكم للحقد والجمل والحسد والعظاظة والغلاظة  
والجمل والحجب والخيول والحرص على الدنيا والاقبال  
عليها وصراعات اهلها ومناقاتهم في اوامر الله  
وغير ذلك من الرزايل واما في طباعته فكم ليرص  
الجذام والمجنون والبله واللبس والانبية لما في ذلك  
كله من النقص الموجب ليقوط محله من القلوب



قال الفصل السادس في الامامة وفيه مباحث  
الاول الامامة رياسة عامة في الامور الدين و  
الدنيا الشخص من الاشخاص وهي واجبة عقلا  
لان الامامة لطف لا ناعلم قطعا ان الناس اذا كان  
لهم رئيس مرشد ينتصف للمظلوم من الظالم <sup>عنه</sup> ويرفع  
ظلمه كانوا الى الصالح اقرب ومن الفاسد ابعد  
وقد تقدم ان اللطف واجب اقول هذا الجسد هو  
بحسب الامامة من توابع النبوة وفروعها والامامة  
رياسة عامة في امور الدين والدنيا الشخص انساني  
فالرياسة جنس قريب والجنس البعيد هو النسب وكذا  
عامة فصل يفصلها عن ولاية القضاة والثواب  
وفي امور الدين والدنيا بيان لمتعلقها فانها كما

من

تكون في الدين فلذا في الدنيا وكونها الشخص انساني  
فيه اشارة الى مزين احدهما ان مستحق يكون شخصا  
معينا معهودا من الله او نبيا لا من شخص اتفق  
وثانيهما ان لا يجوز ان يكون مستحقها اكثر من  
واحد في عصر واحد وقد بعض الفضلاء في التعريف  
بحق الاصلالة وقال في تعريفها الامامية رياسة  
عامة في امور الدين والدنيا الشخص انساني  
بحق الاصلالة واحتسب بهذا عن نائب يفوض اليه  
الامام عمال الولاية فان رياسة عامة لكن ليست  
بالاصالة والحق ان ذلك يخرج بقيد العموم فان  
التبليغ لا يكون لرياسة على امامة فلا تكون له  
رياسة عامة ومع ذلك كلمة فالتعريف ينطبق



على النبوة في زياد فيه بحق النيابة عن النبي أو بواسطة  
بشر إذا عرفت هذا فاعلم أن الناس اختلفوا في لا  
مامته هل هي واجبة أم لا فقالت الخوارج أنها  
مطلقة وقالت الأشاعرة والمعتزلة بوجوبها على الخلق  
اختلفوا فقالت الأشاعرة ذلك معلوم سمعنا وقالت المعتزلة  
عقلا وقالوا أصحابنا الإمامية وهي واجبة عقلا على الله  
وهو الحق والدليل على حقيته هو أن الإمامية لطف  
وكل لطف واجب على الله فالامامة واجبة على الله  
أما الكبرى فقد تربيانها وأما الصغرى فنحن أن اللطف  
كما عرفت هو ما يقرب العبد من الطاعة ويبعد عن  
المعصية وهذا المعنى حاصل في الامامة وبيان ذلك  
أن من عرف عوايد الدهاء وجرب قواعد السياسة

علم ضرورة أن الناس إذا كان لهم رئيس مرشد مطاع  
فيما بينهم يرفع الظالم عن ظلمه والباغي عن بغيه و  
ينصف عن المظلوم من ظالمه ومع ذلك يحلمهم  
على القواعد العقلية والوظائف الدينية ويرفعهم  
عن المفاسد الموجبة لاختلاف النظام أمور معاشهم  
عن القيام الموجبة للوئال في معادهم بحيث يخاف  
كلهم وأخذهم على ذلك كانوا مع تلك إلى الإصلاح في  
ومن الضماد أبعد ولا نعتي باللطف على ذلك فتكون  
الامامة لطفًا وهو المظهر وأعلم أن كل ما دل على وجوب  
النبوة فهو دل على وجوب الامامة أيضا فالامامة خلافة  
عن النبوة قائم مقامها إلا في تلك التي لا يلزم بلاؤها  
فكانت تلك الشيعة واجبة على الله في الحكم فكذا هذه وأما



الذين قالوا بوجوبها على الخلق فقالوا يجب عليهم  
نصب الرئيس لدفع الضر عن انفسهم ودفع الضر  
واجب قلنا لا نزاع في كونها دافعة للضرر و  
كونها واجبة لما التزاع في تفويض ذلك الامر الى  
الخلق لما في ذلك من الاختلاف الواقع في تعيين ال  
مام فيؤدي الى الضرر والمطرز واليه وايضا شطر  
العصمة وجوب النص يدفع كلفه قال الثاني يجب ان  
يكون الامام معصوماً والاتسلس لان الحق  
الذاعية الى الامام هي ردع الظالم عن ظلمه  
وانتصاف المظلوم منه فلو جاز ان يكون غير معصوم  
الى امام اخر وتسلل ولا تلو فعل المعصية  
فان وجب انكار عليه سقط محله من القتل

انقر

وانتقد

وانتصف فائدة نصبه وان لم يجب سقط الامر  
بالمعروف والنهي عن المنكر وهو محال ولا تنحط  
للمشرع فلا بد من عصمة ليؤمن من الزيادة  
والنقصان ولقوله لا ينال عهد الظالمين  
اقول لما ثبت وجوب الامامة شرعاً اربعين  
الصفات التي هي شرط في حق الامامة فمنها  
العصمة وقد عرفت معناها واختلفوا في اشتراطها  
في الامام فاشتراطها اصحابنا الاثني عشرية  
والاسماعيلية خلا فالباقي الفرق واستدل  
المع على مذهب صاحبنا بوجوه الاول انه لو لم  
يكن الامام معصوماً لم يعدم تنهاه الائمة و  
اللائم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة اننا



قد بينا ان العلة الموجبة الى الامام هي ربيع الظالم  
عن ظلمه والانتصاف للظالم منه وحمل الرعية  
على ما فيه مصالحهم ورعيهم عما فيه مفسدهم  
فلو كان هو غير معصوم يقتصر الى الامام برده عن  
خطئه انتقل الكلام الى آخره فيلزم عدم تنهاه الا  
وهو باطل الثاني لو لم يكن معصوما تجازت المعصية  
عليه ولنقرض وقوعها منه وح يلزم اما انتفاء  
فان له نصبا وسقوط الامر بالمعروف والنهي عن  
المنكر واللازم بقصد باطل فكلنا الملزوم ببيان  
اللزوم اثم اذا وقعت المعصية منه فاما ان يجب  
الانكار عليه او لا فمن الاول يلزم سقوط محله  
من القلوب وان يكون ما مور بعد ان كان امرا

او منقضا

او منقضا بعد ان كان ناهيا وح ينقضي الفائدة المطلق  
من نصبه وهي تعظيم محله في القلوب والانتفاء لا  
ونصبه ومن الثاني يلزم عدم وجوب الامر بالمعروف  
والنهي عن المنكر وهو باطل اجماعا الثالث انتحافظ  
للمشروع وكل من كان كذلك وجب ان يكون معصوما  
اما الاول فلان الحافظ للمشروع اما الكتاب او السنة  
المتواترة او الاجماع او البرائة الاصلية والقياس  
او خبر الواحد والاستصحاب وكل واحد من هذه  
الامور غير صالح للحافظة اما الكتاب والسنة  
فلكونها غير وافية بكل الاحكام مع ان الله في كل  
واقعة حكما يجب تحصيله واما الاجماع فلو جحد  
الاول فعنده في كثر الوفايع مع ان الله تعالى



حكم الثاني انه على تقدير عدم المعصوم لا تكون في  
الاجماع حجة فيكون الاجماع غير مقيد بجوار الخطاء  
على كل واحد منهم فكما على كل وجوار الخطاء  
على الكل اشارة بقوله فان مات وقتل انقلبتم  
على اعقابكم وقال الا لا ترجوا بعدى كفارا يضرب  
بعضكم رقاب بعض فان هذا الخطاء لا يتوجه الا الى  
من يجوز عليه الخطاء قطعاً اذ لا يقال للانسان  
لا نظر الى التمام لعدم جواز ذلك عليه اما البراءة  
الاصيلة فلا تدلزم منها ارتفاع اكثر الاحكام الشرعية  
اذ يقال الاصل براءة الذمة في وجوب او حرمة واما  
واما الثالثة الباقية فتترك في اقلها الظن والظن  
لا يغني عن الحق شيئاً خصوصاً والدليل قائم على منع

البراءة

القياس وذلك لانه مبني شرعاً على اختلاف المتفق  
كوجوب الصوم آخر يوم من رمضان ونحوه ما قل  
شوال واتفاق المختلفات كوجوب الوضوء من البول  
والغائط واتفاق القتل خطاً والظهار في الكفارة  
هذا مع ان الشارع قطع يد سارق القليل دون  
غاصب الكثير وجلد بقذف واوجب فيه اربع  
شهادات دون الكفر وذلك كله مبني في القياس  
وقد قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم تعمل  
هذه الامة برهته بالكتاب وبرهته بالسنة وبرهته  
بالقياس واذ فعلوا ذلك فقد ضلوا واحضوا فامروا  
ان يكونوا الخافض للشرع الا الامام وذلك هو المأمور  
وقد اشار البارئ اليه بقوله ولولده وواله الى التوسل



والا امر منهم لعلم الذين يستطون منهم واما الثاني  
فلا ندلك ان حافظا للشرع ولم يكن معصوما لما امر في  
الشرع من الزيادة والنقصان والتغيير والتبديل  
غير المعصوم ظالم ولا شيء من الظالم ايضا لان الامامة  
فلا شيء من غير المعصوم ايضا لان الامامة اما الصغر  
فلا ان الظالم واضع للشيء في غير موضعه وغير المعصوم  
كذلك واما الكبرى فلقوله لا ينال عهدى المظالمين  
والمراد بالعهد عهد الامامة للدلالة الآية على ذلك  
قال الثالث الامام يجب ان يكون منصوبا عليه لان  
العصمة من الامور الباطنية التي لا يعلمها الا الله  
فلا بد من شخص من يعلم عصمة عليه وظهر معجزة  
على يده تدل على صدقه اقول هذا الشارة الى الطريق

الى تعيين الامام وقد حصل الاجتماع على ان التخصيص  
من الله او من رسوله او من امام سابق بسبب منتقل  
في تعيين الامام واما الخلاف في انه هل يحصل تعيينه  
بسبب غير النقص لان منع احصائنا الامامية من ذلك  
مطلقا وقالوا لا طريق الا بالنقص لاننا قد بينا ان العصمة  
شرط في الامامة والعصمة امر غفيري لا يعلمه الا الله فلا  
يحصل ح العلم بها في اي شخص الا باعلام عال الغيب  
وفلك يحصل بامر من الاول اعلم معصوم كالتب  
في خبرنا بعصمة الامام وتعيينه الثاني اظهر المعجزة  
على يده الدالة على صدقه في ادعاء الامامة و  
قال اهل السنة اذا بايعت ائمة شخصا غلب  
عنهم استعدادهم واستولى شوكتهم على خط



الاسلام صار اماما وقال طرزي يدعى كل فاطمي عالم  
زاهد سرج بالسيف وادعى الامامة فهو امام و  
الحق خلاف ذلك كدلو جهين الاقل ان الامامة  
خلافه عن الله ورسوله فلا تحصل الا بقوله الثالث  
اثبات الامامة بالبيعة والدعوى يفضي الى الفتن  
لاحتمال ان يبايع كل فرقة شخصا ويدعى كل فاطمي  
عالم الامامة فيقع التجارب والتجاذب قال الرابع  
الامام يجب ان يكون افضل الرعية كما تقدم في النسخ  
اقول يجب ان يكون الامام افضل اهل زمانه لانه  
مقدم على الكل فاو كان فيهم من هو افضل منه  
لزم تقديم المفضل على الفاضل وهو قبيح عقلا  
وسمعا وقد تقدم بيان في النبوة قال الخامس الاما

قال

ن

قال

بعد

بعد رسول الله صلى الله عليه وآله افضل علي ابن ابي طالب عليه السلام  
للتصوصة المتواترة من النبي صلى الله عليه وآله افضل الخلق  
لقوله واتقوا وانفسا واتقوا مساوي الا افضل  
ولا يحتاج النبي اليه بالمباينة ولا ان الامام يجب  
ان يكون معصوما ولا احدا من غيره من ادعى  
الامامة بمعصوم اجما عا فيكون هو الامام ولانه  
اعلم الرجوع الصحابي في وقايهم كلام اليه ولم يرجع  
مؤمن الى احدهم ولقوله افضلكم علي ولا نراه  
من غيره طلق الدنيا ثلثا اقول لما فرغ من شرائط  
الامامة شرع في تعيين الامام وقد اختلف الناس  
في ذلك فقام قوم الامام بعد رسول الله عباس  
ابن عبد المطلب بالشورى وقال جمهور المسلمين هو ابي

اقول



بكر بن ابي قحافة باختيار الناس له وقال الشيعة هو  
على ابن ابي طالب عليه السلام بالنص عليه من  
الله ومن رسوله وذلك هو الحق وقد استدل  
المم على حقيقة بوجوبه الاول ما نقله الشيعة  
نقل متواتر بحيث افاد العلم يقينا من قول  
النبي الم في حقه سلموا على علي يا مرسا المؤمنين  
وانت اخليفة من بعدي وانت ولي كل مؤمن  
ومؤمنه بعدي وغير ذلك من الالفاظ الدالة  
على المقصود فيكون هو الامام وذلك هو الموط  
الثاني هو افضل الناس بعد رسول الله  
فيكون هو الامام لقبه تقديم المفضول على  
الفاضل ما ان الله افضل فلو جهين الاول انه

م  
و

مسا والنبى والنبى افضل فلماذا مسا ويتو  
الا لم يكون مسا وياله فلقوله في اية المباهلة و  
انفسنا وانفسكم والمراد بانفسنا هو على ابي  
طالب عليه السلام لما ثبت بالنقل الصحيح  
ولا شك انه ليس المراد بان نفسه هي نفس ابي  
الاتحاد فيكون المراد به مثله ومسا وبيه كما يتل  
زيد كالاسد اى مثله في الجماعة واذا كان مسا  
كان افضل وهو الموط الثاني ان النبي احتاج اليه  
في المباهلة في دعاؤه دون غيره من الصحابة  
والاشاب فالمحتاج اليه افضل من غير مخصص  
في هذا الواقعة العظيمة القوي من قواعد النبوة  
ومؤساتها الثالث ان الامام يجب ان يكون



معصوماً ولا شئ من غير علي عليه السلام  
تم ادعى الامامة معصوم فلا شئ من غيرهما  
اما الضعيف فقد تقدم بيانها واما الكبير  
فلا جماع على عدم عصمة العباس وابوبكر فيكون  
علي عليه السلام هو المعصوم فيكون هو الامام  
ولا نزم اما حرق الاجماع ولا ثبتها غيره او غلو  
الزمان من امام معصوم وكلها باطلان  
الرابع انه اعلم الناس بعد رسول الله فيكون  
هو الامام اما الاول فلو جوه لا قل انه كان  
شديداً محدثاً والزكاء والمحرم على التعلم و  
دائم المصاحبة لرسول الله الذي الكامل المطلق  
بعد الله وكان رسول الله شديداً محدثاً والمحرم

على تعليمه فاذا اتفق هذا الشخص وجبان  
يكون اعلم من كل واحد بعد ذلك المعلم وهو  
ظاهر الثاني اكابر العلماء من الصحابة والتابعين  
كانوا يرجعون اليه في الوقائع التي تعرض لهم  
ويأخذون بقوله ويرجعون عن اجتهاده و  
ذلك بين في كتاب التواريخ والتبر الثاني  
ارباب الفنون في العلوم كلها يرجعون اليه  
فان اصحاب التفسير يأخذون بقول ابراهيم  
وهو كان احداً تلامذته حتى قال ان علي التلميذ  
شرح في باب فضيلة بسم الله من اول الدليل  
الى اخره وارباب علم الكلام يرجعون اليه اما  
المعتزلة فيرجعون الى أبي علي الجبائي وهو يرجع



في العلم الى ابى هاشم بن محمد الحنفية وهو يرجع الى  
ابيه على عليهما السلام واما الاشاعرة فلا ينتم  
يوجهون الى في الحسن الاشعري وهو تلميذ ابى  
علي الجبائي واما الامامية فجوعهم اليه ظكرو  
لم يكن الا كلامه في نهج البلاغة وغيره الذي ابا  
المباحث الالهية في التوحيد والعدل والقضاء  
والقدر وكيفية السلوك ودرجات المعارف الحقيقية  
وفواعل الخطابة وقوانين الفصاحة والبلاغة  
وغير ذلك من الفنون كان فيه عجرة المتفكر  
وغينة للمعتبرة واما ارباب الفقه فجوع  
الرؤساء المجتهدين من الفرق الى تلامذته  
مشهور وفتاويه العجيبة في الفقه مذكورة في

موضحها

في مواضعها حكم في قضية الخالف انه لا يحل  
قيد عبده حتى يتصدق بوزن فضة وكل صا  
جب الادغفة وغير ذلك الدابع قول النبي في حق  
اقضاكم علي ومعلوم ان القضاء يحتاج فيه الى  
العلوم الكثيرة فيكون محيطا بها الخاص قوله  
لو تئنت الى لوسادة فجلست عليها لمكت بين اهل  
التورية بتوراتهم وبين اهل الانجيل بالانجيلهم وبين اهل  
الزبور بزبورهم وبين اهل الفرقان بفرقانهم والله ما من  
آية نزلت في ليل او نهارا وسهل او صعب الا وانا اعلم  
فيهن نزلت وفي اي شئ نزلت وذلك يدل على  
الحاطة بجميع العلوم الالهية وانا كان اعلم كان  
متعينا للامامة وهو المظم السادس في اذهلة



زمانه بعد رسول الله صلى الله عليه وآله فيكون هو الامام لان الامام  
افضل مما اتى بعده فانه في ذلك تصح كلامه  
في الزهد والمواظقة والامر والزواج والاعراض  
عن الدنيا وقد ظهرت انار ذلك عنه حتى طلق  
الدنيا انارنا واغرض عن مسئلتنا في الماكل و  
المشرب والملبس ولم يعرف له احد رغب في فعل  
دينوي حتى الله كان يحتم او عتية خبره ف قيل له  
في ذلك ع الخاف ان يضع لي فيه احد ولدي  
او اما وقل بكفبك في فله ذهله انه اثر بقوته  
وقوت عياله المسكين واليتيم والاسير حتى نزل  
في ذلك قرآن دال على فضيلة وعصمة قال  
ولا دلة في ذلك اكثر من ان نحصى قول الله تعالى

على امامة علي ع اكثر من ان تحصى حتى ان الله  
رحمه الله صنف كتابا في الامامة وسماه كتاب  
الفين ذكر فيه النبي دبل على امامة ع وصنف  
في هذا الفن جماعة من العلماء مصنفات كثيرة  
لا يمكن حصرها ولندكر هنا جله من ذلك نشرقا  
وتبنا بذكر فضائله صلوات الله عليه وهو من  
وجوده الاول قوله تعالى ائما وليكم الله ورسوله  
والذين آمنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكاة  
وهم راكعون وذلك يتوقف على مقدّمات الاول  
ان ائما للحمة الثقيل من اهل اللغة قال الشاعر انا  
الزمان الحامي الزمان ر وائما يدفع عن اصحابهم  
انا وفتلى ولو لم يكن للحمة لائم افتقاره الثانية



ان المراد بالولي ما الاولي بالتصرف والخاص  
او غير ذلك من معاني غير صالح هنا فطحا لك  
اقتني باطل لعدم اختصاصه بالتصرف بالمدكور  
ففي المعنى الاول لثالث ان الخطاب للمؤمنين  
لان قبله بلا فصل يا ايها الذين آمنوا من يرد  
منكم عن دينه الى الاخر لا يهتد ثم قال ثم وليكم الله  
فيكون التضمير عائدا اليهم حقيقة الرابعة ان  
المراد بالذين آمنوا في الآية هو بعض المؤمنين  
لوجهين الاول لولا ذلك لكان كل واحد وليا  
لنفسه بالمعنى المذكور وهو باطل لثاني ان الله  
وصفهم بوصف غير حاصل لكلهم وهو ابتداء الزكاة  
حال تركوع اذا جملة هنا خالصة الخامسة ان المراد

بذلك

بذلك البعض هو علي بن ابي طالب عليه السلام  
خاصة للتفضل الصحيح واتفاق اكثر المفسرين على  
انه كان يصلي فسنأله سائل فاعطا وخاتمة ركعاً  
واذا كان هو عليه السلام اولى بالتصرف فينا  
نعين ان يكون هو الامام لا ثانياً يعني بلا امام الا  
ذلك الثاني انه نقل نقلاً متواتراً النبي ص  
لما رجع من حجة الوداع امرهم بالتزول في غدير  
ختم وقت الظهر ووضعت له الاحمال شبيب الغني  
ومخطب بالناس واستدعي علياً ورفعه بيده  
وقال بها الناس لست اولى منكم من انفسكم  
قالوا كلهم بلى يا رسول الله ص فقال من كنت مولاه  
فهذا علي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه



وانصره من نصره واخذ من حذله وادرا الحق  
 كيف ما دار يكون ذلك عليهم ثلاثا والمراد بالولي  
 هو الولي بالتصرف لان اول الخيرة على ذلك  
 وهو قوله عم الست اولى منكم وقوله نعم في حق  
 الكفار وما ويكم النار وهي مولكم اي وليكم  
 وايضا فان غير ذلك من معانيه غير جازعنا  
 كالتجار والمعتق والخليف وابن العم لا يتجالد ان  
 يقوم النبي في ذلك الوقت الشديد لا حروب  
 الناس ويخرجهم باشيء لا يريد فائدة فيها بان يقول  
 من كنت جارة او معتقه او ابن عمه فعلي كذا  
 واذا كان على هو الولي بنا فيكون هو الامام  
 الثالث ورد متواترا انه صلى الله عليه واله

قال علي



قال لعلي عليه السلام انت مولى بمنزلة هارون  
 من موسى الا الله لا نبي بعدا ثبت له جميع منار  
 هرون من موسى واستثنى التيق ومن جعل منار  
 هرون موسى الله كان خليفة له لكنه توفي قبله  
 وعلى نعم خاتن بعد رسول الله ص فكون خلافة  
 ثابته ادلا موجب لزوالها الرابع قوله نعم يا ايها  
 الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي  
 الامر منكم والمراد بالولي الاحكام من علي عصمة  
 اولا والثاني باطلا نقا فلا سقالة ان يامر الله تعالى  
 بالاطاعة المطلقة لمن يجوز عليه الخطاء  
 ولا يكون هو علي بن ابي طالب عم ائمة يدع العصمة  
 الا فيه وفي اولاده فيكونوا هم المقصودين وهو



المطم وهكلا سند لال بعينه جاري في قوله تعالى يا أيها  
الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين <sup>الذين آمنوا</sup>  
اقطعوا عليه السبل <sup>ادخل</sup> لا مائة وظهر المعنى  
على يده وكل من كان كذلك فهو صادق في دعواه  
أما انه ادعى لا مائة فظ مشهور في كتب النبي  
والتواريخ حكاية افعاله وشكايتة <sup>والمخاماتة</sup> حتى  
انه لما رأى الخاد لهم عنه فعد في بيته واشتغل  
بجمع كتاب ربه فطلبوه للبيعة فامتنع فاضروا  
في بيته النار واخرجوه قهرا وبكفيلك في الوقت  
على شكايتة في هذا المعنى خطبة الموسومة باسم  
لشفقة في نهج البلاغة <sup>والمنا</sup> ظهور المعجزة فكثير  
منها قلع باب خيرة منها خطبة الثعبان على

مبنو لاد

مبنو الكوفة ومنها رفع الصخرة العظيمة عن في  
الملقيب لما جرى لعكس عن قلعهها ومنها دة  
الشمس حتى عادت الى موضعها في الفلك  
وغير ذلك مما لا تحصى <sup>واما</sup> ان كل من كان  
كذلك فهو صادق فلما تقدم في البتوة <sup>النس</sup>  
ان النبي <sup>ص</sup> اما ان يكون قد نص على امام  
اول الثاني باطل لوجهين الاول ان النص  
على امام واجب تكليلا للدين وتعيينا لخاصة  
قلوا اخل به رسول الله <sup>ص</sup> لزم اخلاله بالواجب  
الثاني انه <sup>ص</sup> لما كان شفقته ورافته بالمكفيل  
ورعايته لصالحهم حتى علمهم مواقع الاستبقاء  
والجناية وغير ذلك مما لا نسبة له في المصلحة



الى الامامة فيستعمل في حكمته وعصمته ان لا  
يعتق لهم من يرجعون اليه في وقايعهم وسد  
عوراتهم ولم انفسهم فتعين الاول ولم يدع الحق  
لغير علي عليه السلام وابي بكر اجاعا فحق ان يكون  
المنصوص عليه اما ان يكون عليا عليه السلام  
او ابا بكر الثاني باطل فتعين الاول ما بطل ان  
الثاني فلو جوزه الاول انه لو كان منصوبا  
عليه لكان نوفي الامامة على البيعة معصية  
قارحة في امامته الثاني انه لو كان منصوبا  
عليه لذكر ذلك وادعاه في حال البيعة وبعدها  
او قبلها الا عطل بعد عمره لكنه لم يدع ذلك فلم  
يكن منصوبا عليه الثالث انه لو كان منصوبا

كان

لكان استقلت من الخلاف في قوله اقبلوني  
فلمست بخيركم وعلى فيكم من اعظم المعاصي اذ هو  
رد على الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله  
فيكون قارحا في امامته الرابع انه لو كان منصوبا  
عليه لما شك عند موته في استحقاقه للامامة  
لكنه شك حيث قال يا ليتني كنت رسولا  
الله هل لا نصار في هذا الامام للثاني مسلم انه لو كان  
منصوبا عليه لما امر رسول الله صلى الله عليه وآله  
والله بالخروج مع جيشي ساما لانه كان صلى الله  
عليه وآله عليه وقد نعت اليه نفسه حتى قال  
نعت الى نفسي وبوشك ان اقبض والله كان  
جويلا يعارضني بالقرآن في كل سنة مرة والله



غارضني به الستة خرفين فلو كان في هذه الحالة  
الامام هو علي بكر لامره بالخلف عنه لكانت حث  
على خروج الكل ولعن الخلف وانكر عليه عليهم  
لما تخلف عنهم السادس الله لا احد من غيبي  
على عليه السلام من الجماعة الذين اذيعت  
لهم الامامة بصالح لها فتون هو علي بن عبد السلام  
لا تم كانوا ظلمة لتستدكم كفرهم فلا يزالهم عهد  
لا ما منه لقوله تعالى لا ينال عهدى الظالمين  
قال ثم من بعده ولده الحسن ثم الحسين ثم علي بن  
الحسين زين العابدين ثم محمد بن علي بن ابي طالب جعفر  
ابن محمد الصادق ثم موسى بن جعفر الكاظم  
ثم علي بن موسى الرضا ثم محمد بن علي الجواد ثم علي

علي بن الحسين

محمد بن علي لهادي ثم الحسين بن الحسن بن علي  
العسكري ثم محمد بن الحسن المهدى طاب ثراه  
صلوات عليهم اجمعين بنص كل سابق منهم على  
لاحقه وبلا دلة الشايقة اقول لما خرج من  
اثبات امامة علي عليه السلام فرع فاثبات  
امامة الائمة عليهم السلام القاميين بالامر  
من بعده والدليل على ذلك من وجوه الاول  
النص من النبي صلى الله عليه وآله ومن ذلك قوله  
الحسينين عمر هذا ولدي الحسين امام ابن علي  
امام ابواتمة تسعة تسعة قائمهم ومن ذلك  
ما رواه جابر بن عبد الله الا نصا روي قال لما  
نزل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله

انها



والجميعوا الرسول واولي الامر منكم قلت يا رسول الله  
 عرفنا الله فاطعننا وعرفناك فاطعنناك فمن اول  
 الامر الذين احزنا الله بظا عنهم فقال هم خلفائي  
 بالاجرة ولو الامر بعدني ولهم ابي علي بن ابي  
 طالب ثم من بعده ولده الحسن ثم الحسين ثم علي  
 ابن الحسين ثم محمد بن علي فاستدركه يا جابر فاذا  
 ادركته فاقرا مني للسلام ثم جعفر بن محمد ثم موسى  
 ابن جعفر ثم علي بن موسى ثم محمد بن علي ثم علي بن  
 محمد ثم الحسن ابن علي ثم محمد بن الحسن الذي  
 بهلاك الارض عدلا وقسطا كما ملئت ظلما وجورا  
 ومن ذلك ما روي عنه سم الله قال قال الله تعالى  
 اختار من الايام يوم الجمعة ومن القهور شهر رمضان

ومن الدنيا لي ليلة القدر واختار من الناس  
 الانبياء واختار من الانبياء الرسول واختارني  
 من الرسل واختار مني عليا واختار من علي الحسن  
 والحسين واختار من الحسين الاوصياء وهم تسعة  
 من ولدك ينفون من هذا الدين تحريف الضالين  
 وانتحال المطالبين وثنا ذيل الجاهلين الثاني النص  
 المتواتر من كل واحد منهم على الحقيقة وذلك كثير  
 لا يحصى نقلته الامامية على اختلاف طبقاتهم  
 الثالث ان الامام يجب ان يكون معصوما ولا  
 شئ من غيره معصوم فلا شئ من غيره باتمام  
 اما الاول فقدم بيانه واما الثاني فبالاجماع لا الله  
 لم يدع العصمة في حلالا فها هم في زمان كل واحد منهم



فيكونوا ائمة بيانه قد تقدم الرابع انهم كانوا افضل  
 من كل واحد من اهل زمانهم وذلك معلوم في كتب  
 السير والتواريخ فيكونوا ائمة لبق تقديم المفضل  
 على الفضل كما في ان كل واحد منهم ادعى له ما  
 وظهر المعجزة على يد فيكون ائمة ما وبيان ذلك قد تقدم  
 ومعجزاتهم قد نقلتها الا ما ميتة في كتبهم فعملين  
 في ذلك بكتاب خواجه الجرجاني للرواوي وغيره  
 من الكتب في هذا الفن فائدة الا ما في الثاني عشر  
 حتى موجود من حين ولادته وهو سنة ست  
 وخمسين ومائتين الى آخر زمان التكليف لان كل  
 زمان التكليف لا بد فيه من امام معصوم ليعوم  
 الا دلة وغيره ليس بمعصوم فيكون هو الامام

استبعاد

استبعاد بقا مثله فيا حلال ذلك يمكن خصوصا  
 وقد وقع في الزمنة الشافعية في حق السعد  
 والاشقياء هونائهم عمره وما سبب قتله  
 فاما المصلحة استأثر الله تعالى بعلمها او الكثرة  
 العدد ووقله الثاني صلات حكمة تعالى وعصمة  
 لا يجوز معها منع اللطف فيكون من الغير  
 المعادي وذلك هو المطلوب اللهم تجل في  
 وارثا في واجعلنا من اعوانه واتباعه ولنا  
 طاعته وارضاة واعصمنا من مخالفة وسخطه  
 بحق الحق والقائل بالصدق قال الفصل السابع  
 في المعاد اتفق المسلمون كافة على وجوب المعاد  
 البديهي لا الله اولا لبق التكليف ولا الله مكنى

قال



أخبر بنوته فيكون حقاً ولايات الله عليه و  
الإنكار على جاحده أقول للمعادن ما العودا و  
مكانه والمراد به هنا هو الوجود الثاني للأجسام  
وإعادتها بعد موتها وتفرقتها وهو حق يقع  
خارجاً للحكماء والدليل على ذلك من وجوه  
الأول إجماع المسلمين على نال ذلك من غير تكبر  
بينهم فيه وإجماعهم حجة الثاني لو لم يكن المعاد  
حقاً لقمع التكليف مشقة مستلزمة والتألي  
بما قلنا لمقدم مثله بيان الشرطية أن التكليف مشقة  
مستلزمة للتعويض عنها فإنا المشقة من غير  
عوض ظلم وذلك العوض ليس بمأصل في زمان  
التكليف فلا بدح من طرائق يحصل فيها الجزاء

على الأعمال وأما كان التكليف ظلاً وهو قبح  
تعالى الله عنه الثالث أن حشر الأجسام ممكن  
والضادق أخبر بوقوعه فيكون حقاً أمراً مؤكداً  
فلا ريب أن الجزاء الميقت قابلية للجمع وإفادته المحبوبة  
عليها وأما انقصت بها من قبل والله تعالى  
علم بأجزاء كل شخص لما تقدم من أنه علم بكل  
المعلومات وقادر على جمعها لآلة ذلك ممكن  
والله تعالى قادر على جميع الممكنات فثبت أن  
أحياء الأجسام ممكن وأما أن الضادق أخبر  
بوقوع ذلك فلا ريب أنه ثبت بالتواتر أن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم كان يثبت المعاد البدني ويقول به فيكون حقاً  
وهو المطلوب الرابع دلالة القرآن على نبوته



ولا نكار على جاحل فليكون حقا اما الاول فاني  
الدلالة عليه كثيرة نحو قوله تعالى وضرب لنا  
مثلا ونسي خلقه قال من يحيى العظام وهو رميم  
فل يحييها الذي انشاها اول مرة وهو بكل خلق  
عليم وغير ذلك من الايات قال وكل من له عوض  
او عليه تجب بعثته عقلا وغيره تجب اعادته  
سمعا اقول الذي تجب عادته على من هو احد  
تجب ذلك عقلا وسمعا وهو كل من له حق من ثواب  
او عوض لا يصل حقه اليه وكل من عليه حق من  
عقاب وعوض لا اخذ الحق منه وثانها من ليس  
له حق ولا عليه حق من باقي الاشياء من السابغة  
كانت او غيرها من الحيوانات الانسية والوحشية

فذلك

وذلك تجب عادته سمعا لدلالة القرآن والاختيار  
المتواترة عليه قال ويجب لا قرار بكل ما جاء به  
النبي فمن ذلك الصراط والميزان ونطاق الجحاح  
ونطاق المكتب لا مكانا وقد خبر الصادق بها  
فيجب لا غنى في بها اقول لما ثبت نبوة نبينا  
وعصمة ثبت انه صادق في كل ما اخبر بوقوعه  
سواء كان سابقا على زمانه كاخباره من  
الانبياء السابقين واممهم والقرون الماضية  
وغيرها او في زمانه كاخباره ما يوجب  
الواجبات وتحريم المحرمات ونسب المنكرات  
والنص على الامم المعصومين عليهم فضل القبول  
والكل التحيات وغير ذلك من الاخبار ويعلم

قال

اقول



فأما في دار التكليف كقوله تعالى ما سنقاتل الذين  
كفروا والقاسطين والمارقين أو بعد التكليف كما  
حوال الموت وما بعده فمن ذلك عذاب القبر  
والقلط والميزان والحسنة والنفاق الجوارح و  
نظام الكتب وأحوال القيامة وكيفية الحساب  
وأحوال المكلفين في البعث ويجب لا يقلد هذا الجمع  
والتصديق به لا لله تعالى ذلك أمر ممكن للاستحالة فيه  
وقد خبرنا المشايخ بوقوعه فيكون حقا قالوا  
ذلك الثواب والعقاب وتفاضلهم بالنقولة  
من جهة الشرع صلوات الله على الصادق بأقوال  
بريدته من جهة ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله  
وقد اختلف في أنها معلومان عقلا أم سمعا

أما لا شاعرة فقد قالوا الله سمعا وأما المقرلة  
فقال بعضهم بآية الثواب سمعي لا تثنى سب  
ولا نكافي ما صدر عنه تعالى من النعم العظيمة  
فلا يستحق عليه شيء في مقابلتها وهو مذهب  
البيهقي وقالت المعتزلة البصرة أنه عقلي لا قضاء  
التكليف بذلك ولقوله تعالى بما كنتم تعملون  
وأوجب المعتزلة العقاب للكافر صاحب الكفرة  
حنما وقد تقدم لك من مذهبتنا على جوار الثواب  
عقلا وأما العقاب فهو وإن اشتمل على اللطفية  
لكن لا يجرم بوقوعه في غير الحاضر الذي يموت على  
كفر وهذا فوائد لا ولا يستحق الثواب والملاح  
يفعل الواجب والمندوب وفعل ضد التبع ولا خلاف



به بشرط انه يفعل الواجب لجوبه ولو جه وجوبه  
والمندوب كذلك وكذا فعل ضمة القبح ولا خلاف  
بقبحه كالأمر الخ غير ذلك ويستحق العقاب والله  
يفعل القبح ولا خلاف بالواجب الثانية يجب عدم  
التواب والعقاب لمستحق مطلقا كما في حق يموت  
على إيمانه ومن يموت على كفره لا دام المدح والثناء  
على ما يستحقان به والحصول نقض كل واحد منهما  
لو لم يكن دائما ولا واسطة بينهما ويجب ان يكونا  
خالصين من مخالطة الضد ولا يحصل منهما  
ويجب اقرار التواب بالعظيم والعقاب بالأصا  
ل لأن فاعل الطاعة يستحق للتعظيم مطلقا وفاعل  
المعصية ومضاجب الكبيرة يستحق للإهانة مطلقا

الشافعية

الثالثة استحقاق الثواب يجوز توقفه على الأول  
ذلك لكان العارف بالله تعالى مع جهل بالنبوة  
مستحق له وهو باطل فاذن هو مشروط بالموافاة  
لقوله تعالى لمن أشركت يحبط عملك وقوله تعالى  
ومن يوتئد منكم عن دينه قيمت وهو كافر وذلك  
حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك هم  
الضالون فيها خالدين التوبة الذين آمنوا ولم  
يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك يستحقون الثواب  
الذي لم مطلقا والذين كفروا وما تواتر كفرهم  
يستحقون العقاب الذي لم مطلقا والذين  
آمنوا ظلوا عملا صالحا وأخشيئا فانه كان  
السبب صغيرا فذلك يقع مغفورا أجماعا لانه



كبرياؤه ان يوافي بالتوبة فهو من اهل الثواب  
 مطلقا اجماعا وان لم يواف بها فاما ان يستحق  
 ثواب بايمانته اولا <sup>في</sup> الشاغل باطل لا يستلزم الظلم  
 ولقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره  
 فحين الاولة فاما ان ثبات ثم يعاقب وهو باطل  
 بالاجماع لانه من دخل الجنة لا يخرج منها ثم يلزم  
 بطلان العقاب وبغايه ثم ثبات وهو المخطئ  
 ولقوله في حق هؤلاء يخرجون من النار وهم  
 كالحم او كالنمل فاما اهل الجنة فيقولون هؤلاء  
 جهنميون فومن بهم فيجيئون في عين الحيوان  
 فيخرجون وجوههم كالبدن ليلة نمامه فاما  
 الايات الدالة على عقاب العصاة وخلودهم

في النار

في النار والخلود هو الملك الطويل استعمل هذا  
 المعنى كثيرا والمراد بالفجار والعصاة الكا ملون  
 فيخلدون وعصيانهم وهم الكفار بدليل قوله تعالى  
 اولئك هم الكفرة الفجرة توفيقا بينه وبين الايات  
 الدالة على اخلاص العقاب بالكفار نحو قوله ثم  
 انه اخذهم اليوم والسوء على الكافرين وغير  
 ذلك من الايات الدالة عليه <sup>الحق</sup> من اعلم  
 انه صاحب الكبرية انما يعاقب انما يحصل  
 له احد الامرين الاول عفو الله تعالى فان  
 عفو مرجو متوقع خصوصا وقد وقع به في قوله  
 تعالى ويعفوا عن السيئات ويعفوا عن كثير  
 انه الله لا يغفر ان يشرك به ويعفوا ما دون ذلك



لمن يشاء وانه ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم  
وخلف الوعد غير مستحسن من الجواد المطلق و  
لقد حبه بانه غفور رحيم وذلك ليس متوجها  
الى لغفائه ولا الى تكبيرا ثم بعد التوبة للاجاء  
على سقوط العقاب فيهما فلا فائدة في الفرج  
فتبين ان يكون لاهل الكبرياء قبل التوبة وذلك  
هو المظ الثاني شفاعته سيدنا رسول الله ص  
وان شفاعته متوقعة بل واقعة لقوله تعالى  
واستخف لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وما  
الكبر مؤمن تصديق بانه الله ورسوله وادله  
بكل ما جاء به الرسول وذلك هو الايمان اذ  
لايمان في اللغة هو التصديق وهو هنا كذلك

بالحسن

وليس الاعمال الصالحة جزء منه لعطفها عليه  
المقتضى لغايتها له وذا امره صلى الله عليه وآله  
بالاستغفار لم يترك العصمة واستغفاره مقبول  
منه تحصيل لرضا الله لقوله تعالى ولستوف يعطيك  
ربك فتدعى هذا مع قوله ص اذ حرت شفاعتي  
لاهل الكبرياء من امتي واعلم ان من هبنا ان امتنا  
عليهم السلام لهم الشفاعة في عصاة شيعتهم كما  
في رسول الله ص من غفر في اخبارهم عليهم السلام  
بذلك مع عصمتهم الثانية الكذب عنهم السادسة  
يجب اقرار والتصديق باحوال اقيامة وادله  
وكيفية الحساب وخرج الناس من قبورهم  
على حفاة وكون كل نفس معها سابق وشهيد لحوال



في الجنة وثبات طبقاتهم وكيفية نعمها من المكن  
 والمغرب والمشرق وغير ذلك مما لا عين رأت ولا  
 اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وكذا لحوال  
 النار وكيفية العقاب فيها وانواع الامم  
 على ما وردت بذلك الايات والاشياء والصحف  
 واجمع عليه المسلمون لانه فذلك جميعه اخبره  
 الصادق مع عدم استحالته في العقل فيكون  
 حقا وهو المطلوب قد وجوب التوبة هي  
 التدم على البقيع الماضي والتوك في الحال  
 والعزم على عدم المعاودة اليه في المستقبل  
 وهي واجبة لوجوب التدم اجماعا عن كل قبيح  
 واخذل بواجب ولدلالة السمع على وجوبها

والخطا



وكونها دافعة للضرر ودفع الضرر وان كان منقولا  
 واجب يتدم على البقيع لكونه قبيحا لا خوف التاثر ولا  
 لدفع الضرر عن النفس والا لم يكن توبته ثم اعلم ان  
 الذنب اما في حقه تعمد وفي حق ادعي فان كان  
 حقه تعمد فاما من فعال قبيح فيكفي فيه الندم  
 والعدم على عدم المعاودة ومن احل لاجل  
 فاما ان يكون دقا باقيا فياتي به وذلك هو  
 التوبة منه وخروج وقتا فاما ان يسقط بخروج  
 وقته كصلوة العبد فيكفي الندم والعزم اولى  
 يسقط فيجب قضاؤه وان كان في حق ادعي  
 فاما ان يكون اخلا في دين بفتوى محطه  
 فالتوبة ارساده واعلامه بالخطا او ظلم



بحق من المحقوق فالتوبة منه ايضاً له اليد او  
لى وادته والا فهاب وان تعذه عليه ذلك  
فيجب الغرم عليه قال ولا امر بالمعروف الا بحق قول  
الامر طلب الفعل من الغير على جهة الاستعلاء  
والنهي طلب الترك على جهة الاستعلاء  
ايضاً والمعروف كل فعل حسن اختص بوصف  
الزائد على حسنه والمنكر هو القبيح اذا تقرر  
هذا ففهمنا بحبان الاول اتفق العلماء  
على وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
واختلفوا بعد ذلك في تعاميم الاول هل  
الوجوب عقلي ام لاسمي فقال الشيخ الطوسي  
بالاول والسيّد المرتضى بالشاخي واختاره المحقق

رحمه الله

رحمه الله حاج الشيخ بآئها الطوفان في فعل الوا  
وترك القبح فيحبان عقلا وتل عليه ان الواجب  
العقلي غير مختص باحد فيحبان عليه تعالى فهو  
باطل لانه ان فعلها الرمز ان يرتفع كل قبح ويقع كل  
واجب فالامر هو اعمل على الشيء والنهي هو المنع  
منه لكن الواقع خلافه وان لم يفعلها لزم  
اختلافه بالواجب لكن حكمه وفي هذا لا يوافق  
واما الدلائل السمعية على وجوبها فكثير في الثاني  
هل هما واجبان على الاعيان ام على الكفاية فقال  
الشيخ بالاول والسيّد بالشاخي اتفق الشيخ بعموم الواجب  
من غير اختصاص بقوله تعالى كنتم خير امت  
اخرجت للناس يا مرون بالمعروف وينهون عنه



المنكر احقق السيد بان المقصود وقوع الواجب  
 وارتفاع القبح فمن قام به كفى عن الاخر في الامور  
 وقول تعالى تعالى تعالى وليكون منكم امة يدعون  
 الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر  
 الثاني في شرائط وجوبها وذكر المظم هنا هو  
 اربعة الاول علم الامر الثاني هي يكون المعروف معروفا  
 والمنكر منكرا اذ لو لا الامر بما ليس بمعروف ونهي  
 عما ليس بمنكر الثاني كونها مما سبقا في  
 المستقبل فان الامر بالمعروف والنهي عنه عيب  
 والعيب فيجب الثالث ان يكون الامر والثاني  
 تابوا امره او نهيه فانه اذا تحقق عنده او غلب  
 على طمعه عدم ذلك ارتفع الوجوب الرابع ان

الامر

الامر والثاني هي عن الضرر والحاصل بسبب الامر والثاني  
 اما ليهما اول الحاصلين المسلمين فان غلب عندهما  
 حصول ذلك ارتفع الوجوب ايضا ويجبان  
 بالقلب واللسان واليد ولا يتنقل الى الاصعب  
 مع انجاء الا سهل فهذا ما يتهيأ الي تميقه وكذا  
 بته واتفق في جمعه ونزليه مع ضعف باعي  
 وقصر داعي هذا مع حصول الاسفار وتشوش  
 الافكار ولكن المرجو من كرمه تعالى ان ينفع  
 به كما ينفع باصله وان يجعل خالصا لوجهه الله  
 جميع حجيب والحمد لله وحده وعلى الله تعالى

